وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

تحت عنوان:

دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية اللإقتصادية
دراسة تحليلية لمتغيرات التنمية الفلاحية و الزراعة بالجزائر مقارنة بدول الوطن العربي خلال فترة 2017-2019

من إعداد الباحث:

✓علي غماري قويدر

إشراف الأستاذة:

غربي صباح

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الجامعة	الرتبة	
لواتي خاتمة	جامعة عين تموشنت	أستاذة محاضرة صنف (ب)	رئيسا
صباح غربي	جامعة عين تموشنت	أستاذة محاضرة صنف (ب)	مشرفا
بن طوير نعيمة	جامعة عين تموشنت	أستاذة مساعدة صنف (ب)	مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

إهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع. أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضلهما، إلى والدي العزيزين حفظهما الله. إلى العائلة التي أتشرف بها، جدتي ومن أعمامي وأخوالي، عماتي وخالتي، أبنائهم وبناتهم، أدام الله شملهم.و إلى الأخت الصديقة فاطمة الزهراء.

شكر

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علما، وأصطفى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم نبيا لرسالته، نحمدك اللهم على إتمام هذا العمل المتواضع.يشرفني الثناء على أستاذتي المشرفة " غربي صباح" التي منحتني النصح والتوجيه في سبيل إتمام هذه الأطروحة وكانت لي بمثابة الأخت الكبرى قبل أن تكون المشرفة،كما يسرني التقدم بالشكر والعرفان لكل أستاذ حظيت بالتمدرس على يديه طيلة مشواري الجامعي.

أتقدم بالإمتنان لأفضل نعم الله الوالدين الكريمين ، فلولا الله وفضلهما لما وصلت إلى هذه اللحظة

شكرا لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة أهمية التمويل الفلاحي في الاقتصاد الوطني و مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هذا من خلال قدرته على استيعاب اليد العاملة و تحقيق الأمن الغذائي و بالتالي تحسين مستوى المعيشي للسكان . كما تهدف هذه دراسة إلى قياس أثر التمويل الفلاحي على النمو الاقتصادي ، و ذلك بالاعتماد على بعض الأرقام و الإحصاءات المعتمدة . أكدت النتائج الدراسة أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع و إمتلاك الجزائر لمؤهلات عديدة إلا أن حصة القطاع الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى .

الكلمات المفتاحية : التمويل الفلاحي, التنمية الاقتصادية,القطاع الفلاحي

The abstract:

This research paper aims to know the importance of agricultural finance in the national economy and the extent of its contribution to supporting economic and social development through its ability to absorb labor and achieve security. Food and thus improve the standard of living of the population. This study also aims to measure the impact of agricultural finance on economic growth, using the granger causal test and relying on some approved figures and statistics .the results of the study confirmed that study that despite the efforts made by the state to advance this sector and Algeria's possessions of many qualification, the share of agricultural sector remains low compared to other sector.

Key words: agricultural finance economic development agricultural sector

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	أ
شكر و تقدير	ب
ملخص الدراسة	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الاشكال	40-25
قائمة الجداول	43-30
المقدمة	ذ-5
الفصل الأول	**24-6**
تمهيد	7
ماهية التمويل الفلاحي	7
مفهوم التمويل الفلاحي	7

أنواع التمويل الفلاحي	9
أهمية التمويل الفلاحي	10
تصنيفات التمويل الفلاحي	11
حسب إستعمالات رئيسية	11
حسب إنتاجية القرض	12
حسب نوع الضمانات	12
التنمية الاقتصادية	13
مفهوم التنمية الاقتصادية	13
أهداف التنمية الاقتصادية	14
متطلبات التنمية الاقتصادية	15
طرق تحقيق التمية الاقتصادية,متطلباتها,عقباتها	17

طرق تحقيق التنمية الاقتصادية	17
مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	20
عقبات التنمية الاقتصادية	22
نظريات التنمية الاقتصادية و عقباتها	24
الفصل الثاني	46-28
تمهيد	29
سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر	29
خاتمة	45
قائمة المراجع	47

قائمة الجداول :

1	إجمالي اعداد الثروة الحيوانية	30
2	أعداد الحيوانات الأبقار	31
3	أعداد الحيولنات الأغنام	32

4	أعداد الحيوانات الماعز	33
5	انتاج لحم الأغنام و الماعز	35
6	انتاج لحم البقر	36
7	الواردات من الالات الزراعية	37
8	الالات المستخدمة في الزراعةو البستنة	39
9	الواردات م الجرارات	40
10	الصادرات من الالات الزراعية	41
11	الصادرات من الجرارات	42
12	القيمة المضافة في قطاع الزراعة	43
13	العاملون في الزراعة	43
14	الأراضي الزراعية	43

قائمة الأشكال :

1	أبعاد التنمية الإقتصادية	25
2	الواردات من الالات الزراعية	38
3	الالات المستخدمة في الزراعة و البستنة	39
4	الواردات من الجرارات	40

مقدمة

التنمية الاقتصادية هي واحدة من أكثر المفاهيم التي نوقشت بشكل متكرر بين الاقتصاديين وصانعي السياسات ، وما إلى ذلك ، وقد حظي هذا المفهوم أيضًا باهتمام كبير في جميع أنحاء العالم ، يتعلق بشكل أساسي بالعديد من البلدان التي تحاول تحقيق أدنى مستوى من الخير. تقديم منافع لمواطنيها ، أو تحقيق مستوى أعلى من الفوائد مما يتلقونه بالفعل.

في هذا السياق ، تتركز معظم مصالح وتطلعات الدول النامية مثل الجزائر على التنمية الاقتصادية من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية ، وبالنظر إلى الوضع الراهن الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني ، فقد اضطرت البلاد إلى اتخاذ العديد من إجراءات التقشف. . اجراءات للتعامل مع الاختلالات المالية ، في ظل استمرار تراجع إرادة خزينة ضريبة النفط ، وقرار الدولة البحث عن مصادر أخرى لتمويل الاقتصاد ، يختلف الخبراء الاقتصاديون حول جهود الحكومة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الحالية ، وتحقيق الاقتصاد. التنمية والاستقرار المالي. أما الحل الذي يعتقد الخبراء أنه لتجنب حدوث المزيد من الأزمات في الجزائر قدر الإمكان ، فإن ذلك ينعكس في اتجاه تنويع اقتصادها الوطني ، حيث يتعين على الحكومة تحقيق المصالحة الاقتصادية من خلال الاعتماد على قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة والسياحة و الزراعة ، وهذا الأخير أي القطاع الفلاحي هو قطاع استراتيجي ليس فقط في الجزائر ولكن في العالم كله. إنه يمثل الأعصاب الحساسة لاقتصادات العالم. لكن الواقع يؤكد أن القطاع فشل حتى الآن في تلبية احتياجات البلاد من المنتجات الزراعية ، لا سيما فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية ، حيث يتسم الوضع الحالي في الجزائر بالاعتماد شبه الكامل على الغذاء ، كما أن الأمن الغذائي أمر حساس. ومسألة استراتيجية ، لأنه إذا لم يكن كذلك يستحيل الحديث عن خطط تنمية اقتصادية جادة مع مراعاة تنمية القطاع الزراعي في ضوء الخطط العلمية التي تضمن الاستخدام الفعال للقدرات الوطنية.، تعمل الجزائر جاهدة على إعادة النظر في القطاع الفلاحي ، نظرا لتنوعه الهائل في المجال المناخي ، وامتداد الأراضي الزراعية على مساحات شاسعة من البلاد ، من أجل إيجاد بديل اقتصادي لاستنفاد الطاقة والتخلص من الاعتماد على الإنتاج الأجنبي الخاضع لألعاب السوق غير المستقرة. لتعزيز تنمية القطاع الزراعي ، فإن الاستثمار في التنمية هو الطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق ذلك ، وإعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الإنتاجي وتعزيز الأنشطة الزراعية ، وتوجيه هذه الأنشطة من خلال المساعدة التي تعمل على الاستخدام الأمثل للمؤهلات الزراعية الوطنية. بالإضافة إلى زيادة مستوى هذه المنح ، فإن تشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص القوي ، وخاصة المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي يمكن أن تتمتع بالإعفاءات والخصومات الضريبية على أساس توطين المشروع وتأثيره على الزراعة والاقتصاد.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع الزراعي نفسه ودوره في النموذج الاقتصادي الجديد المعلن في الجزائر ، كخطوة نحو تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد المطلق على المحروقات ، وهو ما يتحقق من خلال الحكومة. قصد الدعم لتطوير الزراعة.

كما تأتي أهميته من الالتزام بآخر المستجدات في موضوع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، ومعاناة الفلاحين طويلة الأمد ، ومدى تفاعل المؤسسات المالية مع خطط التنمية. وقد تطورت الحكومة في إطار السياسات. لدعم القطاع الزراعي. كما يعتبر تحقيق الأمن الغذائي أحد التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية ، لا سيما الجهود الهائلة التي يبذلها هذا الأخير لتمويل القطاع الزراعي من خلال استثمار مخصصات مالية ضخمة.

أسباب إختيار الموضوع :

-رأيت دراسات ناقصة في هذا المجال لهذا إخترته للإضافة.

-له أهمية كبيرة من الجانب الإقصادي.

- له دور ريادي في قيادة التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

للإنطلاق في هذه المذكرة ننطلق من الإشكالية العامة :

ما مدى مساهمة التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية حددت خطة بحث بما يلي :

فصلين,الفصل الأول تناولت فيه عن ماهية التمويل الفلاحي و التنمية الإقتصادية اما الفصل الثاني فخصصته للجانب التطبيقي و التعمق فيه لأصل إلى النتيجة النهائية و الخاتمة.

وللسير في خطتي إتبعت المنهج التالي : المنهج الوصفي التحليلي.

دراسات سابقة :

تناول بعض الباحثين هذا الموضوع لكن من جانب معين و لم يستفيضو فيه.

1-دراسة (الزبير مخلوفي، كريمو دراجي, 2020) بعنوان القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي باستخدام مقاربة ARDL خلال فترة 1990-2018

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة طويلة الاجل بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي ومن اجل تقدير هذه العلاقة تم استخدام أسلوب التكامل المشترك من خلال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL.

وخلصت الدراسة الى نتائج تمثلت في:

- مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي مقبول، ولكن غير كافي لو اخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر.

- تأثير إيجابي للقيمة المضافة الفلاحية والمساحة الزراعية على نصيب الفرد من الناتج في الاجل الطويل، من جهة أخرى يوجد تأثير سلبي للصادرات الغذائية والثروة الحيوانية على المغير التابع في المدى البعيد.

2-دراسة {عزاز سارة ،رشيد بوعافية،2017} بعنوان دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1990-2013:

هدفت هده الدراسة الي فهم اهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ومدي اسهامه في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تحسين المستوي المعيشي وقياس اثر القطاع الفلاحي علي النمو الاقتصادي باستخدام اختبار السببية لغرانجر.

وكانت اهم النتائج المتواصل اليه:

- حصة القطاع الزراعي لاتزال ضعيفة مقارنة بالقطاعات لأخرى بالرغم من امتلاك الجزائر للعديد من المؤهلات للنهوض بالقطاع.

3-دراسة {بوطورة فضيلة ،سمايلي نوفل،فراحتية العيد،2020} بعنوان واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر وامكانية انعاشه من خلال التمويل المصرفي الاسلامي:

هدفت هده الدراسة الي تطوير القطاع الزراعي الي قطاع استراتيجي وضمان قدر من الاكتفاء الذاتي و تقليل التبعية الزراعية سواء من خلال الاعانات الحكومية او التمويل المصرفي باستخدام قواعد التمويل الاسلامي.

وكانت اهم النتائج المتواصل اليها :

-هناك حاجة الي المزيد من الاهتمام بقواعد التمويل الاسلامي و التي تمكن البنوك من تحمل المخاطر و المساهمة في تطوير الحلول للمشروع.

4-دراسة {قطاف عبدالقادر،قشاني عزيز،هيشر احمد تجاني،2020} بعنوان الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل الفلاحة و اثره علي التنمية الاقتصادية :

حيث هدفت هده الدراسة الي ابراز الواقع الفلاحي في الجزائر الدي ادي الي تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية باستخدام مؤشرات الاقتصادية.

وكانت اهم النتائج المتواصل اليها :

-التمويل الفلاحي في الجزائر شهد العديد من التخبطات خلال عقود من الزمن.

-عدم استمرارية الدعم الفلاحي، بإضافة الي عدم استغلال الثروات الفلاحية ،و الامكانيات التقنية الضعيفة.

5-دراسة {حناش يمينة،2019} بعنوان التمويل الفلاحي و اثره علي التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014:

حيث هدفت هده الدراسة الي تشخيص واقع التمويل الفلاحي و تأثيره علي التنمية الزراعية باستخدام مخطط دعم النمو و المخطط الخماسي.

وكانت اهم النتائج المتوصل اليها :

-تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.

-زيادة الانتاج و تحسين الإنتاجية

و ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها :

-ركزت على دراسة العلاقة بين التمويل الفلاحي و التنمية الإقتصادية

صعوبات الدراسة :

-نقص الدراسات في هذا المجال

-قلة المواضيع في الانترنت اللتي تتناول هذاالموضوع

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتمويل الفلاحي

تمهيد:

مثل قطاع حساس في اقتصاد أي دولة، يعتبر القطاع الفلاحي عنصرًا مهمًا وفعالًا لتحرير القطاع الفلاحي من التبعية، لذلك أصبح الإلغاء أعظم سلاح يستخدم في تجويع الناس وإخضاعهم، وهو ما يسميه سلاح العملاق الأخضر. تنعكس هذه الأهمية في حاجة أي دولة إلى تعزيز التنمية الفلاحية من خلال تطوير استراتيجية صارمة لتزويد أطفالها بوجبات غداء كافية ومتنوعة، من خلال إنشاء آليات وأنظمة حديثة لمعالجة الاختلالات في كمية ونوعية المنتجات الفلاحية. هذا القطاع منظم وعملي، حيث أدركت معظم البلدان أن الاعتماد على الغذاء يعتبر تهديدًا مباشرًا للاستقرار السياسي لأي بلد، ويؤثر بشكل أساسي على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، أصبحت عائق حل هذه المشكلة، بحسب البيانات المقدمة من اقتصاديات الدول المختلفة، من الأولويات. تم تعريف الفلاحة مؤخرًا على أنها علم وفن إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي تعود بالفائدة على الإنسان، على عكس مفهومها التقليدي، والذي يُعرَّف بأنه عملية اكتمال القمر في التربة، وتنمو في ظل ظروف طبيعية حتى الحصاد. إن بلادي الجزائر، كغيرها من البلدان النامية، أحد القطاعات الرئيسية التي تعتمد عليها وتلعب دورًا مهمًا في تحرير الغذاء، وبالطبع القطاع الفلاحي، لا يزال يعاني. يعطون الاهتمام الكافي. التأكيد على الزراعة وتثمين القطاع الصناعي (الصناعات الثقيلة) وإهمال القطاع الفلاحي الذي يعتبر ثروة دائمة من المواد الغذائية والمواد الخام مما يتيح لنا الاكتفاء الذاتي وبالتالي يحررنا من التبعية الخارجية

ومما سبق ذكره سوف نتناول في هذا الفصل في ثلاث عناصر رئيسية:

I- ماهية التمويل الفلاحي

II- تصنيفات التمويل الفلاحي

III- التنمية الاقتصادية

I- ماهية التمويل الفلاحي

I-1 مفهوم التمويل الفلاحي:

وهي طريقة للحصول على رأس المال واستخدامه في القطاع الفلاحي، أي دراسة طرق ووسائل تراكم رأس المال المطلوب للزراعة، وأفضل طريقة لاستخدام رأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي. وكذلك تطهير الأراضي الصحراوية من خلال اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح

الأرض وبيئتها ودعم ري استخدام الأراضي خلال دورات الإنتاج في العام. (هوادفي,أمين بن يطو,ف. 2021)

يعتبر التمويل أحد الركائز المهمة للتنمية الزراعية لا يوجد التمويل من بين العديد من المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي. والحاجة إلى التمويل الذي يزيل العوائق أمام تنميتها. ونظرا لأهمية التمويل الزراعي، فإنه سيركز على هذا المطلب (عمران، س. 2014)

يمكن تعريف التمويل الزراعي على أنه دراسة الاقتصاد الذي يتعامل مع تمويل الأعمال التجارية الزراعية. يعتبر التمويل جزءًا من إدارة المزرعة، ويشمل التمويل الزراعي أيضًا استخدام الأموال داخل المزرعة وخارجها. كما يعني توفير الأموال اللازمة للأنشطة الزراعية، وكذلك مصدر الحصول عليها سواء من المؤسسات المالية أو غيرها من المؤسسات. (حمدي. ب.2014)

يُعرَّف التمويل بأنه تدفق الأموال أو السلع بين مؤسسات التمويل والأنشطة التي تستفيد من تلك الأموال أو السلع. قد يكون الغرض من هذا التمويل هو الاستثمار ، أي توسيع الأنشطة، سواء كانت منتجة أو غير منتجة ؛ وقد يهدف أيضًا إلى التشغيل ، أي العمل والحفاظ على القدرة الإنتاجية للمؤسسة المستفيدة من التمويل ، وضمان حسن سير العمل.

في المقابل ، يعتبر التمويل الزراعي وسيلة لتلبية احتياجات السكان المحليين وتحقيق التنمية الشاملة ، والتي يتم من خلالها تطوير المشاريع الزراعية المختلفة ، والإنتاجية ، وتربية الحيوانات ، وبيع الفاكهة أو الخضار...

هو أحد فروع الاقتصاد ويتضمن أسس وقواعد ونظريات العرض و الطلب وتخصيص واستخدام الموارد المالية المحدودة لتلبية الاحتياجات الزراعية بهدف تطوير هذه الاحتياجات وتطويرها وتحسين مستويات المعيشة ؛ التمويل غير محدود إلى عمليات الإنتاج الزراعي ويشمل أيضًا تنمية الموارد الزراعية مثل مشاريع الاستصلاح والري والصرف والصناعة.(بويوسف,م.عفون,ع.2016)

–هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.

– التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة. (شويخي,هـ.2013)

يمكن تعريف التمويل الفلاحي أنه توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.

التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال خبرتهم على اقتداء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة الاستصلاح الأراضي وهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي لأكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.

وكتعريف شامل للتمويل الفلاحي هو منح قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعة الجاري والأجهزة والأبنية.(طالبي,ن.ساجي,ن.2019)

هو توفير واستخدام الاموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.

التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناع أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.(بلعوج,ح.2018)

إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية في غالبيتها قصيرة ومتوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية .

وهو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، ويتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وفيئتها وتدعيم الري لاستخدام الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.(قدور,آ.2019)

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان التمويل الفلاحي على انه شق التمويل المصرفي الموجه الى القطاع الفلاحي على وجه الخصوص, حيث يعني بنوفير و استحداث وسائل الدفع و القدرات التمويلية بما يتناسب حجما و نوعا مع متطلبات القطاع الفلاحي.

I-2 أنواع التمويل الفلاحي :

1-**التمويل الذاتي:** هو القدرة على تمويل أي نشاط من المصادر الداخلية دون اللجوء الى المصادر الخارجية، ويعتبر دليلا اساسيا على قدرة المستثمر الفلاح في حالة تعذر المصادر الخارجية خلال نشاطها. (شردود. م/خزار. ف,2020)

إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله. (شويخي,هـ.2013)

2-**التمويل بالقروض**: القروض الفلاحية سواء كانت بنوكًا أو مؤسسات مالية نشطة في نفس الصناعة، هي قصيرة أو متوسطة الأجل، ونادرًا ما تكون طويلة الأجل، وهي مصممة لتمويل المحاصيل والإنتاج الفلاحي الحالي والمعدات الزراعية. التمويل الفلاحي مهم للغاية، لا سيما في المجتمعات حيث الزراعة هي المورد الرئيسي. يتم تعريفها على أنها: إقراض العمال الفلاحيين لتعزيز ممارساتهم الإنتاجية أو لتوسيع إنتاجهم من خلال تزويدهم بالإمدادات النقدية أو العينية، مثل البذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات، وتزويدهم بالآلات الفلاحية والجرارات. كما أنها في الغالب قروض قصيرة أو متوسطة الأجل، بعضها قروض طويلة الأجل، تهدف إلى تمويل المحاصيل والإنتاج الفلاحي الحالي والمعدات والمباني. (فضيلة، ب/مريم، ز.)

عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تقدم في الغالب للمزارعين والفلاحين بغية تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري. كما يعرف التمويل الفلاحي بأنه: "يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة(بوعبد الله,س.ناجي,ع.2020)

3- أهمية التمويل الفلاحي :

-إنشاء والحفاظ على مخرجات كافية.

-رفع كفاءة العمل الفلاحي من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

- مساعدة الفلاحين على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، وتحويل أساليب الإنتاج، وإجراء التعديلات والتغييرات الهيكلية

-مساعدة الفلاحين على التعامل مع التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات، ويقوم الفلاحون بعملية نفقات لموسم معين ، شريطة أن يتم تحصيل الدخل في موسم آخر.

- مساعدة الفلاحين على تجنب المخاطر المتعلقة بالطقس والأسعار و الامراض.(كروش,ن.2019).

تأتي أهمية التمويل الفلاحي من خلال المكانة التي يحتلها في القطاع الفلاحي، وذلك لاعتباره المحرك الأساسي للاستثمارات الفلاحية، كما أنه يعد أحد تحدياته ومعوقات تطوره ونموه لدى معظم الدول وخاصة الدول النامية وتختلف أهمية التمويل من دولة إلى أخرى وهذا حسب المرحلة الاقتصادية التي تعيشها وأيضا حسب مكانة القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وعليه يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالفلاحة، كما وكيفا، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء عن كاهل الفلاح فحسب، بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويؤدي بالتالي إلى تنمية المجتمع الريفي، سواء بزيادة الدخول أو نقل المجتمع الريفي من التخلف إلى طريق التقدم، أو

بتحويل الفلاحة إلى الإنتاج الكبير بدلا من الإنتاج للاستهلاك الأسري. المطلب الثاني: مصادر واستخدامات التمويل الفلاحي

الاستثمار الفلاحي هو نشاط كبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، يتعرض لاحتياجات تمويلية مختلفة بغرض توظيفها واستغلالها في مجالاته المتعددة. ولكنه ينشط في بيئة منفتحة لا تخلو من عنصر المخاطرة والتي تتعدد أسباب حدوثها.(لخميسي,و.2017)

يعتبر التمويل الفلاحي أداة هامة من الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية، كما تزداد أهميته بالنسبة للدول التي تعتمد على القطاع الفلاحي كقطاع رئيسي حيث تعاني من مشاكل اقتصادية مختلفة كزيادة النمو السكاني وانخفاض الإنتاج والدخل وكذا انتشار البطالة، كما أن كثير من الدول المتقدمة قد أخذت تستعمل المواد الفلاحية والغذاء بصفة خاصة كسلاح تهدد به الكثير من الدول النامية وتفرض كل شروطها عليها.

– للتمويل الفلاحي آثار اقتصادية واجتماعية حيث تظهر في إعطاء المزارعين فرصة استغلال أراضيهم أحسن استغلال عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة، وكذا مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الخاصة بعملية الحرث والتهيئة؛

لا يمكن للفلاح بواسطة القروض التي يحصل عليها أن يزيد من عديد الدورات الإنتاجية التي تعود على الفلاح بالفائدة من عدة نواحي، سواء من ناحية زيادة دخله نتيجة زيادة الإنتاج أو عن طريق تعدد المنتجات، لأنه حتى وإن انخفض سعر منتج ما فإنه سيعوض هذا في باقي المنتجات الأخرى؛ إن استغلال الأرض في أكثر من مرة يتطلب العمل الدائم من الفلاح أو البحث عن عمال آخرين المساعدة، وهنا نجد التمويل يعمل بطريقة أو بأخرى على مكافحة البطالة؛ إن زيادة دخل الفلاح يؤدي إلى زيادة إنفاقه في مختلف المستويات سواء كان هذا الإنفاق خاص بالإنتاج أو الاستهلاك وكلاهما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاح وباقي أفراد المجتمع؛ مساعدة الفلاحين على التكيف مع الظروف المتغيرة (تغيرات وسائل الإنتاج، إجراء تعديلات وتغيرات هيكلية)، وكذا مواجهة التقلبات الموسمية وتجنب الأخطار المتعلقة بالطقس والأسعار.

–مساعدة الفلاحين على مواكبة التطورات التكنولوجية باستعمال التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية و كذا في التسويق.(بلقاسمي,ر.2020)

II– تصنيفات التمويل الفلاحي :

يمكن تنصنيف التمويل الفلاحي وفق المعايير التالية :

II– 1.2حسب استعمالات رئيسية :

–القروض العقارية: تستخدم لشراء أو إضافة أرض إلى مزرعة أو شراء مبنى واستخدامها في أعمال الري واستصلاح الأراضي والبستنة وأية مصاريف أخرى لتحسين المزرعة.

-القروض الإنتاجية: تستخدم لشراء احتياجات الإنتاج الفلاحي.

-قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية: تستخدم لسداد تكاليف التشغيل والمصروفات الخاصة بالجمعية التعاونية، والمخزون السلعي، والمباني والمعدات، وشراء العقارات التي تحتاجها الجمعية التعاونية.

-القروض الاستهلاكية: تستخدم للسلع والخدمات التي لا ترتبط مباشرة بالإنتاج الفلاحي ولكنها تلبي احتياجات المقترض مباشرة.(العرابي,م/ناسو,س.2017)

II-2.2 حسب انتاجية القرض :

تصنف القروض إلى قروض موجبة وقروض سلبية وقروض محايدة حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض، ونوضحها على النحو التالي:

1- **القرض الايجابي:** يشير إلى القرض الذي يمكّن الفلاحين من الحصول على فائض صافٍ، أي أن يحصل المقترض على دخل يمكنه من سداد مبلغ القرض وفوائده، وفي نفس الوقت يحقق فائضًا اقتصاديًا.

2- **القرض السلبي:** يشير إلى القرض الذي لا تكفي زيادة دخله بعد الاستخدام لتغطية رأس المال والفائدة الناتجة، لذلك يسمى القرض غير المنتج أو القرض الهامشي الفرعي.

3- **القرض المحايد:** ويشمل نوعين من القروض أحدهما استثمار جديد في نطاق أضرار الرياح والآخر قرض التجديد أي القرض الذي يتم تجديده لعدم السداد وفقاً للأنظمة. التواجد في الوقت المحدد لسبب ما، وقد أدى استخدام هذه القروض إلى زيادة الدخل بما يكفي لتغطية رأس المال والفائدة دون تحقيق أي فائض، ولهذا يطلق عليه أحيانًا اسم القرض الهامشي. غالبًا ما تُستخدم هذه القروض لمساعدة الفلاحين على الاستمرار في العمل والحفاظ على مركزهم المالي من خلال تمكينهم من مواجهة حالات الطوارئ المعاكسة أو فترات الاكتئاب(مجدولين, د.2017)

II-3.2 حسب نوع الضمانات:

وتنقسم حسب هذا المعيار إلى كل من:

1- **قروض غير مضمونة:** غير مدعومة بضمانات مادية ملموسة ، ولكن فقط بضمانات شخصية ، خاصة للقروض قصيرة الأجل.

2-**قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل، الجرارات، الحيوانات أو الذهب.

3- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** والتي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة.(حيمر,ن.سدي عيسى,ب.2021)

III- التنمية الاقتصادية :

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين و الكتاب في البلدان المتقدمة و النامية ولذلك كان من الضروري إعطاء مفهوم محدد و مقبول حتى لا يصعب تحديد مدى انجاز و تطور هذه البلدان أو ذلك في طريق التنمية الاقتصادية و قد اختلفت مفاهيم التنمية بين الاقتصاديين حيث عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية الجوهرية في البيان الاقتصادي.

III-1.3 مفهوم التنمية الاقتصادية :

يتغير مفهوم التنمية الاقتصادية مع تطور وتغيرات الاقتصاد والمجتمع، وتكمن أكبر فائدة للتنمية الاقتصادية في الجانب الاقتصادي. تم اقتراح مفهوم التنمية الاقتصادية من قبل مجموعة كبيرة من المفكرين الاقتصاديين، مع إعطاء تعريفات مختلفة ومفاهيم متقدمة للتنمية الاقتصادية، وكلها تؤدي في النهاية إلى هدف السعي لتحسين مستوى معيشة الأفراد، بهدف أن يكونوا إشباع حاجاته بشكل أفضل، ومن أهم هؤلاء المعارف.

_ يعرفها سعد الدين إبراهيم: التنمية الاقتصادية بأنها إنبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع.

يعرفها جيبرالد ماير:" التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".

تُعرَّف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة متنوعة من الإجراءات والسياسات والتدابير التي تسعى جاهدة لتغيير هيكل الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق نمو سريع ومستدام في نصيب الفرد الحقيقي من الدخل خلال فترة زمنية معينة، مما يستفيد منه الغالبية العظمى. من أفراد المجتمع.(محمد,ب.2012)

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة فيما يسمى ب " عملية التنمية " وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده و مستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية " développent بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني " آدم سميت" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر واستخدام للدلالة على حدوث التطور في المجتمع بمصطلح "التقدم المادي أو الاقتصادي". وظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على حدوث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد بالصورة التي تكلف زيادة درجات الإشباع الحاجات الأساسية عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد الاستغلال. ثم انتقل إلى حقل السياسة في الستينات من القرن العشرين باسم التنمية السياسية التي

هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية الكبرى لتحقيق النمو الاقتصادي وترقية الإنسان والمجتمع.(سايح,ب.2007)

التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة و هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء و المهمشون إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية و التي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي و حتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقق رخائه المادي.(براهمي,ن.ناصور,ع.2018)

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"، "وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة".

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.(بزازي,س.2021)

III-2.3 أهداف التنمية الاقتصادية :

هناك العديد من أهداف التنمية الاقتصادية وكلها تدور حول تحسين مستوى معيشة الناس وتوفير أسلوب حياة لائق ، والتنمية ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف أخرى ، ومن الصعب تحديد أهداف محددة في هذا الصدد بسبب الاختلافات في كل دولة وظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة ، ولكن من الممكن تسليط الضوء على بعض الأهداف الأساسية التي يجب بناء خطة رئيسية للتنمية الاقتصادية حولها. ومن أهم هذه الأهداف:

1- **زيادة الدخل القومي:** تعد زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الأقل نموا ، لأن الهدف الأساسي من دفع هذه الدول نحو التنمية الاقتصادية هو فقرها وتدني مستويات

معيشة سكانها. لا توجد وسيلة للقضاء على هذا الفقر ، وانخفاض مستويات المعيشة ، وتجنب المشاكل السكانية التي ستزداد سوءًا مع زيادة الدخل القومي.

2- **تحسين مستويات المعيشة:** يعد تحقيق مستوى معيشي مرتفع من الأهداف المهمة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصاديًا ، حيث يستحيل تحقيق الضروريات مثل المأكل والملبس والمسكن والمواصلات. يكفي لهذا الغرض.

3- **تضييق الفجوة بين الدخل والثروة:** وهو أحد الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية ، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة على الرغم من انخفاض الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل ، إلا أن هناك فجوة كبيرة في توزيع الدخل والثروة ، حيث تحصل مجموعة صغيرة من أفراد المجتمع على نصيب كبير من هذه الثروة ، وهذا التفاوت في توزيع الثروة والدخل ، يؤدي إلى أضرار جسيمة بالمجتمع بسبب تواترها في حالات الإفراط والفقر ، من بين أمور أخرى ، فإنه غالبًا ما يؤدي أيضًا إلى فوضى في الإنتاج الاجتماعي والاستهلاك.

4- **تغيير الهيكل النسبي للاقتصاد الوطني:** أي أنه لا يمكن للدولة الاعتماد على قطاع واحد نشط كمصدر للدخل القومي ، سواء كان معتمدا على الزراعة أم لا ، فضلا عن إنشاء ودعم البحوث في القطاع الصناعي. حيث أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض الدولة لمخاطر التقلبات الاقتصادية الشديدة بسبب تقلبات الإنتاج والأسعار في هذا القطاع المتطور فقط تشكل تهديداً خطيراً لهدوء واستقرار عملية الحياة الاقتصادية. تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط ، وتتطلع إلى إنعاش القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، دون إغفال القطاع الصناعي الذي يمثل إحدى خصائص التنمية الاقتصادية ، وكل ذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، بالرغم من أهداف التنمية الاقتصادية المتعددة للسياسة إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط ، خاصة تلك التي اعتمدتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة ، وهي:

-توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية بما فيها درجة من الاستقرار.

القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل عدم المساواة في توزيع الدخل.

- تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف قطاعات الاقتصاد واستخدام كافة عوامل الإنتاج لخدمة هذه البرامج.

-السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب لتسريع النشاط الاقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية. (بوضياف، ي)

III-3.3 متطلبات التنمية الاقتصادية :

هذاك شروط معينة يجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية تمس كل من الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والسياسية مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص كونه المحور الأساسي للتنمية ومن أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ما يلي:

1- الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تم حبات الأرض الطبيعية، حيث تعتبر مهمة جدا للتنمية الاقتصادية، وخصوصا في المراحل الأولية التنمية، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، فلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل ج كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعبر هذا التنمية، والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية

2- الموارد البشرية :

تعني الموارد البشرية القدرات، المواهب، المهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وبما أن الإنسان هو غاية التنمية فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشته؛ وحيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فأنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني. ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

3-رأس المال :

يعتبر رأس المال المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية في عملية تراكمية وذاتية بمجرد أن تبدأ وتكوين رأس المال لا يعني إلا أن يخصص المجمع كل نشاطه الحاجات ورغبات الاستهلاك الفوري لكنه يوجد جزء منه لصنع السلع الرأسمالية والوات، اللات، تجهيزات وكذا المعدات، وبمجرد الاستثمار في السلع الرأسمالية يؤدي إلى زيادة الأصول الرأسمالية، الإنتاج والنخل الوطني.

4- الاستثمار:

يعتبر تحديد نموذج صحيح للاستثمار المخم التنمية في اقتصاد لم يقدر أهمية تكوين رأس مال خاصة وأن هذا النموذج الأمثل غالبا ما يحمد على وسائل الاستثمار المتاحة للدولة ويمكن حصر المعايير المختلفة للاستثمار في الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية بطرقها، والنفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية بطرفيها والنمو المتوازن، شي تكون هناك دفعة قوية متمثلة في العديد من الاستثمارات

وتوجيه هذه الاستثمارات على جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في العديد من الأنشطة وأن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجها الطلب الاستهلاكي النهائي ثم اختبار تقنيات الإنتاج التي تتماشى مع نموذج الاستثمار الخاص بكل دولة

5- القاعدة المحلية الذاتية:

تعتبر ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة داخل الدولة أحد أهم شروط دفع التنمية الاقتصادية حيث أن التنمية تكون مستحيلة ذ لم تحتل مكانا في أذهان السكان بمعنى أنها يجب أن تعتمد على سكان الدولة دائها وليس على الجانب لأن الاعتماد على المساعدات الخارجية سوف يعرقل مبادرات التنمية فضلا عن إعطاء الفرصة للمستثمرين الأجانب الاستغلال الموارد الطبيعية لمصلحتهم الذاتية

6- السوق:

وجود سوق مناسبة يعد شرطا أساسيا لعملية التنمية، إذ أن إحدى العوائق التي تواجه الدول النامية في محدودية السوق، ولتوفير سوق مناسبة وجب تطوير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وإنشاء مؤسسات أخرى وتوسيع أسواق المالية والأعمال مع زيادة معرفتهم بقرص السوق وتقنيات الإنتاج الحديثة وذلك من أجل الاستغلال الأمثل والكفايات المشي في استخدام الموارد الموجودة.

7- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي (الرقمنة):

التكنولوجيا تعني باختصار المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع، فهي تؤدي دورا كبيرا في تقدم البلد اقتصاديا، وتأخذ شكل المهارة التي تضم البشر وكذا المعرفة المتحدة في الأشياء المادية.(كطوفي,أ.بهلول,ل.2017)

IV-طرق تحقيق التنمية الاقتصادية, مصادر تمويلها و عقباتها

تعد مشكلة التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي درسها كثير من الاقتصاديين والعلماء.وفيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن هذا المنطلق يتم عرض أهم وسائل وطرق تحقيق التنمية ومصادر التمويل وأهم المعوقات.

IV-4-1 طرق تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعمل اغلب الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية,وللوصول الى ذلك تستخدم العديد من الطرق و والوسائل, وتتمثل فيما يلي :

1-تخفيض معدلات البطالة :

تهدف عمليات الإنماء الاقتصادي لأي بلد لتحقيق مكاسب عديدة هدفها إجراء التغيير الإيجابي على الحياة العامة، وبما يوصل السكان إلى حالة الاستقرار المعيشي ومنه إلى حالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، ومن المؤكد أن يتم توجيه نسبة كبيرة من المخططات التنموية في البلد لغرض رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، حيث أن هذه الغاية هي من صميم أهداف التنمية، فلا خير في التنمية إن لم تخدم السكان، وتعتبرهم المحرك والمنفذ والهدف لها، فالكثير من البلدان النامية مثل الجزائر، قد استخدمت خططها التنموية بشكل لم يخدم الغالبية الكبيرة من السكان مما أثر سلبا على المجتمع ومسيرة اقتصادها ومن أهم تأثيرات الحد من البطالة فيما يخص تحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي:

– عندما يكون مستوى البطالة عاليا تعمد الدولة في خططها التنموية إلى اختيار الاستثمار في نوعية المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى الأيدي العاملة الكثيرة وذلك لامتصاص العدد المتزايد من الأيدي العاملة.

– توجيه خطط التنمية إلى الريف والاستثمار بالمشاريع الفلاحية وتشجيع انخراط سكان الريف في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية سيعمل على الحد من البطالة في الريف.(براق,م.بوسبعين,ت.2010).

2–الاعتماد على تنمية الموارد البشرية المستدامة :

العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية تنبع من حقيقة أنهما مترابطان ، وتجربة العديد من البلدان النامية تظهر فشل التنمية الاقتصادية بدون خطط استثمار رأس المال البشري.، حيث كلفها ذلك خسارة من مواردها من جهة، وخسارة من علم استغلال وتأهيل الموارد البشرية الوطنية، ومن جهة أخرى فقد تنبهت الدول المتقدمة لهذه العلاقة حيث قاموا بتأسيس قاعدة اقتصادية متينة اعتمدت على تنمية الإنسان ومنه لتحقيق تنمية اجتماعية ليصلوا في النهاية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ففشل البلدان النامية في تطبيق التنمية الاقتصادية كان نتيجة تجريدها من العنصر البشري واقتصارها على فكرة الرأسمال الصناعي فقط، لذا تتطلب مثل هذه البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي:

. التأكيد على التنمية البشرية المستدامة وتوجيه التعليم لتطوير مهارات الأفراد لبناء اقتصاد البلد بعيدا عن التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية.

– استثمار المورد البشري بهدف استغلاله للموارد الطبيعية، وتعليم الإنسان المحافظة على بيئته.

– توجيه الإمكانيات الذاتية نحو تنمية المجتمع إلى جانب تنمية الاقتصاد لتهيئة أجيال واعية وقادرة على بذل الطاقات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.(الموقع)

3–تطوير أسلوب الإنتاج الفلاحي :

يعتبر الإنتاج الزراعي من طرق الاستثمار في الموارد الطبيعية المتاحة بالدولة، حيث يساهم بشكل أساسي في تكوين جزء مهم من مصدر الدخل القومي في البلدان التي تعتمد على الزراعة كمصدر مهم للمعيشة، بسبب الدعم القوي الذي يقدمه الإنتاج الزراعي يوفر للتنمية، نظرًا لتوافر الموارد يكون لها تأثير كبير. إنه عامل مساهم في نجاح عملية التطوير ويرتبط مباشرة بكفاءة أداء الإنتاج.

وذلك بالنسبة للمشاريع الفلاحية من جهة ومساهمتها بشكل فعال بالدخل الوطني وهذا يتحقق عندما،

– يؤدي الإنتاج الفلاحي عبر مشاريعه إلى تقليص البطالة وتوسيع دائرة العمل، وتشغيل المختصين في الإنتاج الفلاحي، وعندها يكون عامل مهم في امتصاص الزيادة في عدد السكان

– يوفر الإنتاج الفلاحي جزء كبير من المواد الأولية الداخلة في الصناعة والتي تؤدي إلى تشغيل القطاع الصناعي وتنشيط حركة السوق.

– يكون أسلوب الإنتاج الفلاحي مؤديا إلى توفير الغذاء وتقليل المستورد فإن ذلك سيكون جزءا مهما من مقومات التنمية وتوفير العملة الصعبة التي تستفيد منها الدولة في تنشيط اقتصادها، وهذا النوع من الأسلوب لا يمكن تحقيقه بصراحة إلا بوجود دعم كبير من قبل الدولة ولا ينحصر بالجانب المادي فحسب، بل يتعدى إلى تخطيط إنمائي يتصف بالحزم والإحاطة بكل مقومات تأهيل القطاع الفلاحي.(جعفري,ج.2016).

4-زيادة الانفاق على البحث و التطوير :

من البديهيات التي لا جدال فيها أن تطور دولة ما لا يقاس بحجم ثروتها أو قوتها العسكرية ، بل بمقار قواعد البحث العلمي التي تتشكل داخلها. دورة الجهل والأمية ، بشرط أن يساعدهم ذلك في تحقيق خطة تنموية شاملة. إن الاستثمار في الموارد الاقتصادية ، إذا تم التخطيط له وإدارته من قبل الناس في نفس البلد ، سيحقق أكبر عوائد عندما يكون لديهم عنصر علمي وعملي. تمكنهم من تحقيق ظروف معيشية مثالية وتوفير حصص للأجيال القادمة مع مواكبة التقدم والتطور في جميع مجالات المجتمع والاقتصاد.

تدرك الدول المتقدمة جيداً أن طموحات خطط التنمية الاقتصادية الخاصة بها لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تنمية الجانب البشري ، وقد بذلت في البداية قصارى جهدها لجذب المواهب والقدرات العلمية للعالم والاهتمام بها. الاهتمام والاهتمام الذي لا يحظى به بلد المنشأ ، ففي القرن الماضي عندما شهدت الدول الأوروبية التقدم الذي أحرزته الدول العربية في مجال البحث العلمي ، قدمته للممثلين الأكاديميين للدول العربية ، كما قدمت لهم بإغراء عيش حياة سعيدة. إنه مثل وعدهم بأنهم إذا بقوا ولم يعدوا ، فسيكون لديهم مستقبل علمي عالٍ ، في الواقع ، لا يختار الكثير من الناس البقاء في الدول الأوروبية والغربية التي يدرسون فيها. ولكن لأن بلدهم الأصلي لا يحظى بالعناية اللازمة لإدراك السبق بين العلماء

والأشخاص المؤهلين ، فإن التطور المطرد للأفراد والاهتمام بالبحث العلمي يصبحان أهدافًا وأدوات للتنمية البشرية.

-التركيز على المركز الوطني للبحوث العلمية والاقتصادية لتقديم الدعم المعنوي والمادي والعملي الكافي لأصحاب الأبحاث الذين يرغبون في الحصول على مكافآت لتعزيز تطوير العمل في جميع جوانب البحوث الزراعية والصناعية ، إلى جانب تطوير نظام المكافآت ؛

-ضرورة وضع حوافز وتسهيلات محددة لإنشاء مراكز بحثية تابعة للقطاع الخاص أو مختلطة مع القطاع العام مع تلبية جميع متطلبات العمل والبحث والتطوير والاستفادة من الخبرة العالمية في هذا المجال.

- تميل الدولة إلى التركيز على مراكز البحث والتطوير التي تعمل على استعادة رأس المال البشري وتقديم الدعم المتنوع لهذه المراكز ، مما يمنعها من فقدان خبراتها وقدراتها بالانتقال إلى الخارج ، وتجنب الحاجة إلى الاستثمار يجلب الأساتذة العائدون من الخارج معهم قيمة مفيدة. الخبرة والمعلومات حول التنمية الاقتصادية والاستثمار البشري التي تدفع التقدم في الدول الغربية ، ستؤسس هذه الخطوة مرحلة الاستفادة من التجربة الغربية للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد.(فزاني,أ.2013).

IV-4-2 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

تنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الى قسمين,محلية و خارجية :

1-مصادر التمويل المحلية والتي تنحصر فيما يلي:

1.1-مدخرات القطاع العائلي :

يعتبر الادخار من أهم قضايا الفكر الاقتصادي وأحد ركائز التنمية الاقتصادية. يعزو الاقتصاديون الفقر في البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض المعروض من رأس المال وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. إن مساهمة المدخرات الشخصية مهمة للغاية في زيادة رأس المال الذي يستثمر في خطط التنمية ورفع المستوى العام للمعيشة. وتعتبر هذه المدخرات أهم مصدر للادخار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. لذلك ترى اغلب هذه الدول اهمية الادخار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار. المدخرات هي العمود الفقري للاستثمار. لذلك، تقوم هذه الدول، من خلال الانتماءات السياسية المختلفة، وبطرق مختلفة، بتنمية الوعي بالمدخرات بين أعضائها، وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية وفقًا للأهداف الوطنية والصالح العام لصالح المجتمع.. إذا كانت أهمية الادخار، سواء بالنسبة للفرد أو للأمة، أوضح من المعتاد.(سلامي,أ.2015).

2.1-مدخرات قطاع الأعمال العام :

يتم التعبير عن المدخرات في هذا القطاع على أنها أرباح الحكومة من المشاريع التي تمتلكها ، والفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر بيع السلع المنتجة. يتم احتساب صافي الدخل في هذا القطاع بنفس الطريقة المتبعة في قطاع الأعمال الخاص ، باستثناء أن صافي الربح لا يظهر في بند التكلفة لأن هذا يرجع إلى الدولة وزيادة خسائر مدخرات القطاع وجهود زيادة الإنتاجية بمقدار اتخاذ إجراءات صارمة ضد الرفاهية والاقتصاد ، والتي هي فقط مقدار المدخرات التي يمكن تحقيقها في إطار سياسة وطنية محددة. بشكل عام ، العوامل التي تحدد مقدار المدخرات في القطاع هي:

-سياسة تسعير المنتج ، سواء على أساس التكلفة واعتبارات السوق ، أو الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية.

- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج.

-سياسات التوظيف والرواتب.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن حجم هذه المدخرات يتقلص أيضًا بسبب فشل استراتيجيات التصنيع التي تتبناها الدول النامية ، وأهمها استراتيجيات إحلال الواردات ، فضلاً عن هذه الأشكال من الإنتاجية المنخفضة.

ونستنتج مما سبق أنه كلما كان الدخل الوطني في الدول المتخلفة منخفضا، فإن الادخار الاختياري سيكون منخفضا، ومن تم فلن يكون كافيا لتمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي لابد من الإشارة إلى حقيقة عدم كفاية الادخارات الاختيارية المحلية وصعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه حاجة الوحدات الاقتصادية المختلفة من الاستثمارات، الأمر الذي يدعو السلطات العامة إلى اللجوء إلى المصدر الآخر للادخارات وهي الادخارات الإجبارية.(مصيطفى,ع.2008)

3.1-مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

أي ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية و الخدماتية بادخاره، ويتوقف ادخار قطاع الأعمال الخاص على الأرباح.

ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع وبين مجموع نفقاته.(مامين,أ.بن إسماعيل,أ.حسناوي,م.2015)

4.1-مدخرات القطاع الحكومي :

يشمل القطاع الحكومي جميع الجهات الحكومية العاملة في مختلف الأنشطة مثل الإدارة والتعليم والأمن والخدمات الصحية. وظيفة الحكومة في هذا القطاع هي تنظيم خدمات المصلحة العامة وإدارة السياسات

الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما يتم تضمين مؤسسات التأمين والمعاشات في هذا القطاع. يتجلى الادخار الحكومي في فائض الإيرادات الحكومية (الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم وما إلى ذلك) على الإنفاق الحكومي والاستهلاك . والمعروف أيضًا باسم "توفير الميزانية"، ويستخدم هذا الفائض إما للاستثمار ، أي رأس المال الحقيقي الجديد أو تودعها الحكومة كصندوق احتياطي لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة لسنوات مقبلة. إذا تجاوزت المصاريف الدخل. أي في حالة حدوث عجز ، يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات من قطاعات أخرى، أو عن طريق طباعة نقود جديدة, تسعى الحكومة دائمًا إلى تطوير الموارد لضغط الإنفاق لتحقيق فائض خاص بنوع وقطاع الاستثمار و التنمية المستهدفة.

إن مجمل الإيرادات النهائية للإدارات والجماعات المحلية والضمان الاجتماعي تشكل دخل الدولة، هذا الدخل يتشكل من الضرائب والاشتراكات والاقتطاعات الإجبارية وهو يأخذ ثلاث اتجاهات رئيسية: فيوجه الجزء الأول إلى دخل الأعوان الاقتصاديين الآخرين في شكل مرتبات وأجور الموظفين ويوجه الثاني نحو نفق ات الإدارات والجزء الباقي يمثل الادخار الإجمالي للدولة والذي يخصص بدوره لتم ويل الاستثمارات الإنتاجية والنفقات العمومية الأخرى (كإنشاء المستشفيات، المدارس، المساكن، الخ).

تتمثل أهم إيرادات الدولة في حصيلة الضرائب، هذه الأخيرة التي تعتبر ادخارا إجباريا وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة، وتتمثل النفقات الحكومية في شكلين: أولهما هو الإنفاق العام أو ما يسمى بالاستهلاك العام: وتمثل ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات: الأمن، الدفاع، التعليم، الصحة ...الخ، والثاني يتمثل في الإعانات وأشكال الدعم التي تقدم للمشروعات والأفراد وفوائد وأقساط الدين العام. تعمل الحكومات د دائما على زيادة مواردها واقتصاد نفقاتها لتحقيق فائض توجهه نحو مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة، فهناك مجالات واسعة لتخفيض الإنفاق الحكومي الجاري أو ما يطلق عليه بالاستهلاك العام والحد من مستوياته المرتفعة في الدول النامية.(كبير,م.2017)

IV-4-3 عقبات التنمية الاقتصادية :

ان عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة مثل الجزائر تعترضها مجموعة من العقبات المتباينة اللتي تجعل من هذه العملية دون المستوى المرغوب فيه,ونذكر اهمها:

1.3.4 العقبات الاقتصادية :

-غياب الاستقلالية المالية في التسيير. اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية، وعد انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.

– الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية،

– الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة،

–عند التقدير لبعض النفقات الزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة، تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة

–عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.(براهمي,ن.ناصور,ع.2018)

2.3.4 العقبات السياسية و الاجتماعية :

من العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي لان عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية. وعليه فان اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية، وبالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن عرضها في الاتي:

– الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومات توفير المتطلبات الأساسية؛ الأمر الذي ينتج عنه ضغوطا متزايدة على مواردها المالية التي تتصف بالحدودية فينتج عنه اتساع فجوة التمويل.

– ضعف مستوى التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، والجهل الاقتصادي الذي يرتكز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي.

–عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي.

– عدم عدالة توزيع الدخل الوطني.(زعباط,س.2018)

3.3.4 العقبات الادارية :

1– ضعف تأهيل القائد الإداري في الدول النامية حيث أن محرك المنظمة هو القائد إذ بفضله يتحقق المناخ التنظيمي الملائم، ويدفع إلى استقطاب مورد بشري فعال ويسعى دوما إلى تحقيق الأداء الفعال

2– ضعف الأجهزة الإدارية تنظيميا وماليا وبشريا وأخلاقيا.

3– قلة الوعي بضرورة تنمية المورد البشري مما يؤثر سلبا على الأداء الفعال

4– انتشار ظاهرة الفساد الإداري مما يؤثر على المعاملات الاقتصادية والمالية ويسهم في الشعور بالظلم وعدم الإنصاف

5– تفشي ظاهرة التسيب والجمود بالجهاز الاداري مما يؤدي إلى إفشال عملية التنمية

ويمكن أن نظيف عراقيل أخرى تبدو كذلك مفيدة لاستيعاب جملة العراقيل الإدارية وتأثيرها على عملية التنمية وهي

1- سيادة الأساليب الإدارية القديمة في العملية الإدارية

2- المماطلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المورد البشري

3- عدم واقعية الأهداف والخطط التي يشرف عليها الجهاز الإداري في الدول النامية لتحقيق التنمية.

هذه المعوقات تؤثر على التنمية في الدول النامية ذلك أن الجهاز الإداري هو المؤهل لإدارة عملية التنمية من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة، هذه الأدوار الحيوية للجهاز الإداري إن لم تؤدي بالقدرة والفعالية المطلوبتين فإن المسار التنموي لأي دولة يؤول إلى الفشل المحتوم.(بن عيسى,م.2018)

نظريات التنمية الاقتصادية,أبعادها :

1-نظريات التنمية الاقتصادية :

لا يمكن أن تتم عملية التنمية الاقتصادية بشكل تعسفي ، يجب أن تكون هناك استراتيجية معينة وأساس نظري معين ، لذلك هناك نوعان من النظريات التنموية الرئيسية ، وقد أخذنا في الاعتبار الأساس المكتوب في هذا المجال ، وهما:

أولا- نظرية التنمية المتوازنة:

تتميز هذه النظرية بمجموعة من المفكرين بشكل منفرد، وأبرزهم: رودان (Rosensetein Rodan)، نوركس (Nurse)، آثر لويس (A. Lewis) ، سيتوفسكي (Scitovsky).

وترتبط مسألة التنمية المتوازنة بمواجهة مسألتين تعاني منهما اقتصاديات الدول النامية:

- المسألة الأولى : وهي الحلقة المفرغة للفقر، وتراكم الرأسمالي غير الممكن في هذه الدول؛ لعدم توفر حد معين من الدخل؛ لذا نجدها تركز الاهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في مسار عملية التنمية؛ فهو ضروري جدا لنجاحها.

-المسألة الثانية : هي ضيق السوق المحلية، وتعتبر من أهم العقبات التي تقف أمام طريق التنمية، ولهذا فإن أية تنمية اقتصادية غير ممكنة في ظل هذه الظروف، ما لم تؤمن الدول النامية الطلب الواسع. وتعتبر هذه النظرية التصنيع أمرا لا بد منه بالنسبة لهذه الدول انطلاقا من ضرورة التوازن بين النمو في القطاع الصناعي والزراعي، إضافة إلى ذلك، فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية ويؤكد مؤيدو إستراتيجية التنمية المتوازنة نظريتهم بأن برامج التنمية يجب أن تكون ش املة لكافة القطاعات، أي أن الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة، كل حسب حاجته، وذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض، ولأن كل قطاع يمثل سوقا الناتج القطاع الآخر، ولكن يبقى الاختلاف حول تحقيق هذا الهدف من أجل التنمية المنشودة، وإحداث التغييرات الجذرية على المستوى الكلي للاقتصاد .

غير أنه وجهت لها عدة انتقادات تمثلت في كونها حاولت أن تنحاشى ضيق الأسواق الخارجية، فوقعت في مشكلة أكبر وأعقد، وهي ضيق الأسواق الداخلية (نظرية التنمية غير متوازنة) محاولة تفادي وتغطية كل النقائص.

ثانيا- نظرية التنمية غير المتوازنة:

على الرغم من أن فرانسوا بيرو (F. Perroux) هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن التنمية غير المتوازنة؛ حيث يرى أن الاستثمارات يجب أن توزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، إلا أن هيرشمان (A.0. Hirschman) يعتبر من أبرز روادها؛ لأنه أعطى لهذه النظرية الدقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك.

وترى هذه النظرية أن تقدم صناعة ما على صناعات أخرى هو شرط ضروري لخلق ظروف نمو هذه الصناعات، كما أن تقدم نمو بعض الصناعات عن البعض الآخر يكون باستمرار. مصحوبا باختلاف التوازن، هذا الاختلاف الذي يأخذ شكل تولد طاقة فائض في الصناعات، وشكل ضغوط واختناقات في الصناعات الأخرى المختلفة في نموها. إن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المحرضة

وتعتبر عملية التنمية حسب هذه النظرية سلسلة متصلة من اختلالات التوازن؛ حيث أن كل اختلال بنشيء قوي مصححة له، إلا أنه سوف يخلق اختلالا جديدا في التوازن ينشيء بدوره قوى مصححة لتعديل هذا الاختلال؛ وبذلك ينشأ اختلال جديد في التوازن، وهكذا تدفع التنمية نحو الأمام.(سعداوي,م,2007)

2-أبعاد التنمية الاقتصادية :

يمكن إعطاء صورة أولية عن أبعاد التنمية الاقتصادية وفقا للشكل التالي :

الشكل رقم 1

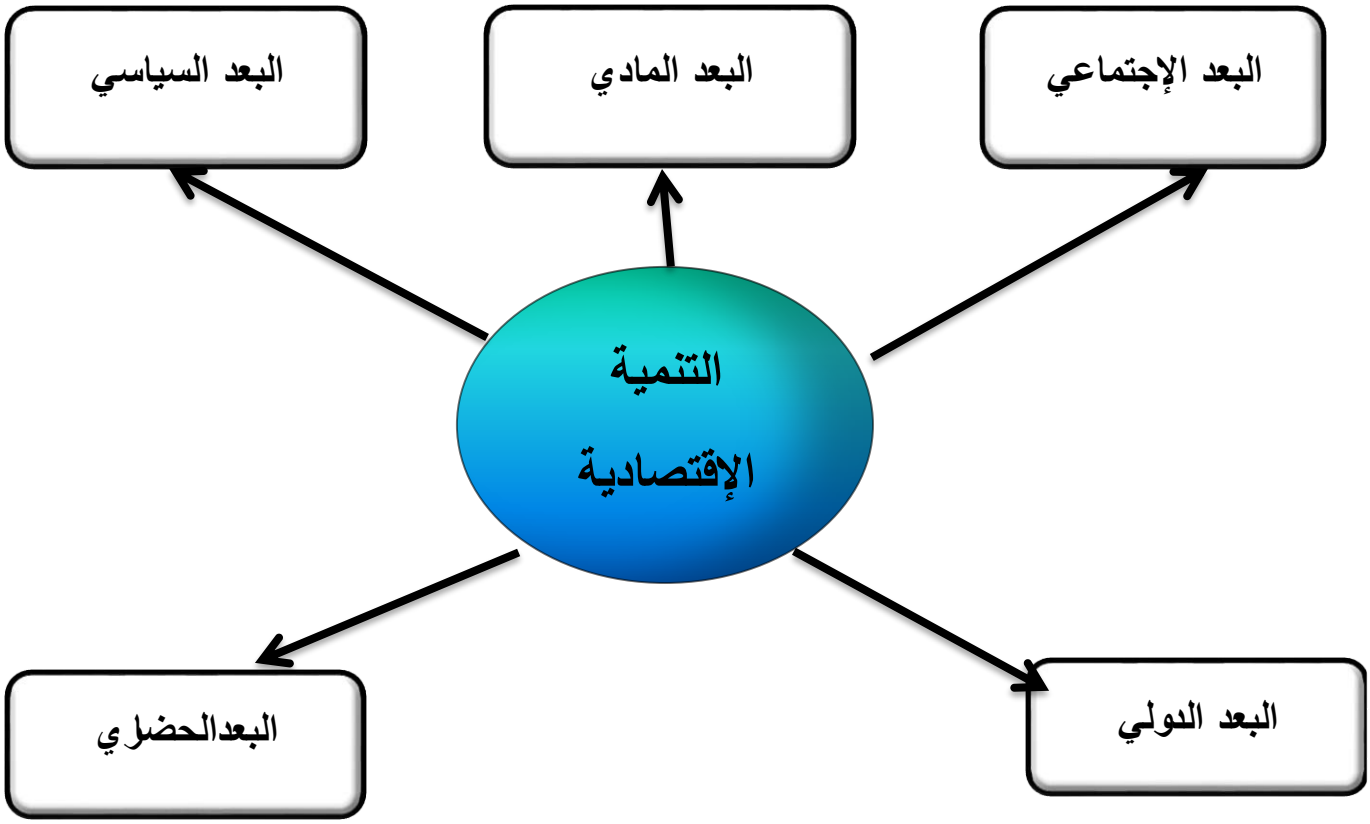

المصدر من إعداد الباحث

وعليه فإن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة تتمثل في :

1- البعد المادي :

يستند هدا البعد على حقيقة ان لتنمية هي نقيض التخلف,و بالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال اللتخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة .

يبدأ المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية بتراكم قدر معين من رأس المال، مما يمكّن من تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الحرف اليدوية إلى الصناعة الآلية، وتشكيل سوق داخلي بطريقة تحقق السيادة. من إنتاج السلع، وهو جوهر ما يسمى بالعملية؛ أقل البلدان نموا لتحقيق التنمية، يجب إكمال العديد من العمليات:

-تحقيق التراكم الرأسمالي.

-تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.

-سيادة الإنتاج السلعي.

- عملية تكوين السوق القومية.

فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى موقع الهيكل الإنتاجي.

2- البعد الاجتماعي:

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية لوصلة وثيقة بجوانب الحياء الأخرى في المجمع، أي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ حيث أصبح مفهوم العلمية الجديد

تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل:

-التقدم التكنولوجي السريع.

- زيادة الإنتاج المادي.

-ارتفاع معدلات الإنتاجية.

- سرعة الانتقال الجغرافي.

-سرعة الاتصال.

3- البعد السياسي:

ان انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحل معركة التنمية محل معركة الاستقلال، حيث أن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي؛ يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة؛ فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4- البعد الدولي:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك

الدولي وصندوق النقد الدولي.

5-البعد الحضاري :

ان مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدا، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية؛ فالتنمية ليست مجرد

عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها

وهويتها الإنسانية.(تغليسيا,ر,2021)

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي

تمهيد:

التمويل هو العمود الفقري للنجاح في أي صناعة. مرت الزراعة الجزائرية منذ الاستقلال بعدة مراحل تسعى خلالها جاهدة لدعم القطاع الزراعي من أجل تطوير إنتاجه وتحقيق الأمن الغذائي. بعد الاستقلال ، تم تنفيذ سياسة الإدارة المستقلة ذات الخصائص الاشتراكية ، وفي بداية عام 2000 ، عادت البلاد إلى عهد جديد من الإدارة المخططة القائمة على التنمية الزراعية والتنمية الزراعية الفعلية. دعم المستثمرين الزراعيين والتنمية الريفية في عام 2000 ، أطلقت الدولة برنامج التنمية الزراعية ، تلاه برنامج التنمية الزراعية والريفية.

منذ عام 2009 ، تبنت الدولة أيضًا سياسة الإنعاش الزراعي والريفي لدعم القطاع والتنمية المستدامة للزراعة والمناطق الريفية. بالنظر إلى هذه السياسات الزراعية التي نفذتها الدولة منذ أوائل القرن الحادي والعشرين ، والتي من خلالها تتبع سياسة تمويل القطاع الزراعي ، سنحاول تقييم كفاءة أداء القطاع الزراعي من خلال هذه الورقة البحثية.(الماحي,ث.أوزال,ع.2020)

سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر:

تعتمد سياسات التنمية في القطاع الفلاحي على سياسات التمويل والدعم المقدمة من خلال دور كل مؤسسة مصرفية من جهة ، وعلى مستوى تدخل الدولة لدعم القطاع من جهة أخرى. يعود الاهتمام المتزايد بهذا القطاع إلى أهميته وقدرته على إطعام الأفراد من خلال الالتزام بموازنة أسواق الغذاء المحلية والدولية والجهود المبذولة لتحسين ظروف التنمية داخل الأوساط الريفية ، لذلك تسعى العديد من الحكومات إلى تقديم أنواع مختلفة من الدعم (المباشر وغير المباشر). من أجل المساعدة في زيادة الإنتاج ، وتوفير فرص العمل ، ورفع مستويات الدخل ، مع تحسين القدرة على شراء المزارعين ، وفي هذا السياق ، تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدعم الزراعي على أنه قيمة مالية.

جميع التحويلات السنوية الإجمالية لدافعي الضرائب والمستهلكين من إجراءات السياسات الحكومية لدعم الزراعة وزيادة دخل المزارعين وخفض تكاليف الإنتاج. من هنا يمكننا القول أنه بدون وجودهم لن يكتمل الدعم بثلاثة شروط، وتتمثل هذه الشروط في المساهمة المالية ، أن تكون من قبل الدولة وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة، كما تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات. تعتبر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما فيها من دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، من بين أكثر المناطق منحا للدعم الفلاحي و هذا من خلال السياسات الزراعية المتبعة، غير أن أهداف منح الدعم قد تختلف من بلد إلى آخر و من فترة إلى أخرى، انطلاقا من هنا يمكننا القول أن حجم الدعم المقدم من قبل الدول بهدف تنمية القطاع الفلاحي يختلف

باختلاف السياسات الفلاحية المنتهجة و كذلك باختلاف الموارد و القدرات المالية(زاوي,ب.براضية,س.2017)

دراسة تحليلية لمتغيرات التنمية الفلاحية و الزراعة بالجزائر مقارنة بدول الوطن العربي خلال فترة 2017-2019 :

الجدول رقم 1 : إجمالي أعداد الثروة الحيوانية

الوحدة : ألف رأس

الدولة	2017	2018	2019
الأردن	5069,43	5570,47	3711,73
الإمارات	5023,04	5104,94	5104,44
البحرين	64,94	96,76	89,46
تونس	8573,86	8499,03	7771,64
الجزائر	35599.38	53864.99	34831.64
السعودية	13960,17	13969,05	13623,69
سوريا	16503,64	16678,75	16448,72
الصومال	37524,71	33866,24	30397,98
عمان	3510,30	3572,55	3239,16
لبنان	3218,01	3225,37	977,19
ليبيا	6425,14	6214,01	10292,69
مصر	18190,00	16309,18	12191,13
المغرب	28568,00	29111,71	27644,81
موريتانيا	21805,74	21902,64	20193,88
اليمن	20131,20	19392,65	17561,76
الوطن العربي	350605,479	345297,452	294916,067
العالم	3966793,298	4010744,46	2574640,00

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

سنة 2017 حققت الصومال كأكبر دولة مستوردة للثروة الحيوانية بقيمة 37524,71 ألف رأس مستوردة ،يليها الجزائر كثاني دولة مستوردة للثروة الحيوانية بقيمة 35599,38ألف رأس يليها على التوالي المغرب، موريتانيا، اليمن، مصر، سوريا، السعودية ،العراق، تونس، ليبيا ...وأخيرا البحرين بقيمة 64,94 ألف .

سنة 2018 حققت الجزائر ارتفاع طفيف بحيث استيراد 35864,99 ألف رأس ،يليها الصومال شاهدت تراجعا على السنة السابقة بقيمة 33866,24رأس مستورد ، ثم عليها على التوالي المغرب ،موريتانيا ،اليمن ،سوريا ،مصر ،السعودية ،العراق ،تونس،...وأخيرا البحرين استيراد 96,76ألف رأس.

سنة 2019 حققت الجزائر كأكبر دولة استيراد بحيث نلاحظ تراجع عن السنة السابقة 2017 باستيراد قيمة 34831,56 ألف رأس ، ثم يليها الصومال استيراد 30397,98 ألف رأس ،ثم عليها على التوالي المغرب ،موريتانيا ،اليمن ،سوريا ،السعودية ،مصر ، ليبيا، التراث ،تونس ،...وأخيرا البحرين استيراد 89,46 ألف رأس . و منه فإن الجزائر كانت اكبر دولة خلال السنوات الثلاث من حيث الثروة الحيوانية مما ساعدها في تطور الإقتصاد

الجدول رقم 2 : أعداد الحيوانات : الأبقار

الوحدة : ألف رأس

الدولة	2017			2018			2019		
	محلي	اجنبى	جملة	محلي	اجنبى	جملة	محلي	اجنبى	جملة
تونس			627,61	235,02	359,55	594,57			645,13
الجزائر			1895,13	1376,00	440,00	1816,00			1780,59
ليبيا	51,00	140,00	191,00			225,14			229,89
مصر	5018,00	272,00	5290,00	4195,00	185,00	4380,00			4898,89
المغرب			3364,00			3441,00			3328,00
موريتانيا			1945,66			1914,87			1932,70
الوطن العربي	5256,77	540,93	54891,76	9748,60	1638,44	56954,39	0,00	0,00	54420,08
العالم			1491687,24			1494158,14			1511021,08

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

سنة 2017 حققت مصر اكبر قيمة استيراد للأبقار بقيمة 5290 ألف رأس محلية و اجنبيا ثم عليها المغرب استيراد 3364 ألف رأس ثم يليها موريتانيا استيراد 1945 الف راس,ثم يليها الجزائر باستيراد 1895 الف راس و أخيرا على التوالي تونس ثم ليبيا.

سنة 2018 شاهدت مصر تراجع ضئيل عن السنة السابقة و تبقى اكبر الدول استيراد للابقار اخذة السنة بقيمة 4380 الف راس ثم عليها المغرب باستيراد 3441 الف راس ثم موريتانيا استيراد قيمة 1914 الف راس, ثم يليها الجزائر استريد 1816 الف راس و أخيرا على التوالي تونس ثم ليبيا.

سن 2018 ارتفاع كمية الاستيراد للابقار لدى مصر بقيمة 4898 الف راس ثم يليها المغرب تراجع عن السنة السابقة لتحقق كمية استيراد 3328 الف راس , ثم يليها موريتانيا استيراد 1932 الف راس ثم عليها على التوالي تونس ثم ليبيا.

الجدول رقم 3 : أعداد الحيوانات الأغنام

الوحدة ألف رأس

الدولة	2017	2018	2019
الأردن	3833,33	4481,37	2997,41
الإمارات	2128,76	2147,67	2205,46
البحرين	38,85	63,66	62,66
تونس	6536,76	6470,01	6370,84
الجزائر	28393,60	28723,99	29428,93
جزر القمر	110,25	115,76	121,18
جيبوتي	468,73	469,06	469,33
السعودية	9326,55	9396,45	9419,69
السودان	41046,72	40846,00	40896,00
سوريا	13876,00	14052,58	14557,66
الصومال	14031,22	10457,12	11687,42
العراق	8437,83	7722,38	6693,74
عمان	593,43	605,29	617,39
فلسطين	704,00	672,00	759,75
قطر	932,00	994,86	1065,14
الكويت	664,65	684,23	687,71
لبنان	458,11	440,91	455,84
ليبيا	4600,00	4600,00	7562,22
مصر	5619,00	4830,00	5132,11
المغرب	19863,00	19880,00	21591,00
موريتانيا	10968,57	11023,09	11153,52
اليمن	9185,44	8813,08	8762,44
الوطن العربي	181816,81	177489,48	182601,30

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

يمثل الجدول أعداد الأغنام المستوردة لدول الوطن العربي السنوات الثالث 2017,2018,2019 حيث تبين :

سنة 2017: حققت السودان أعلى قيمة استيراد الأغنام عالميا وعربيا بقيمة 41046,72 ألف رأس يليها الجزائر استيراد 28393,60ألف رأس بالمرتبة الثانية ،ثم المغرب استيراد 19863 ألف رأس ، ثم عليها على التوالي الصومال استيراد (14031,22الف رأس),سوريا(13876الف رأس),موريتانيا(10968,57الف رأس), السعودية ، اليمن،العراق،تونس، مصر ،ليبيا وأخيرا البحرين (38,85الف رأس).

سنة 2018: بلغت السودان أعلى كمية استيراد السنة بقيمة 40846الف رأس ثم يلها الجزائر تم استيراد كمية 28723,99الف رأس ، ثم ايها على التوالي المغرب (19880الف رأس)،سوريا (14052,58الف رأس), موريتانيا (11023,09الف رأس) ،لصومال(10457,12الف رأس),السعودية،اليمن ،العراق ،تونس،الاردن ،مصر ليبيا،...البحرين (استيراد 63,66الف رأس)

سنة 2019: حققت السودان أعلى استيراد السنة بكمية 40896الف رأس ،ثم عليها الجزائر استيراد 29428,93 ألف رأس ،ثم عليها على التوالي المغرب(21591الف رأس),سوريا (14557,66الف رأس),الصومال(استيراد 11687,42الف رأس),موريتانيا (11153,52الف رأس), السعودية ،اليمن ،ليبيا،العراق ،تونس،...البحرين (62,66الف رأس مستورد).

الجدول رقم 4 اعداد الحيوانات الماعز

الوحدة الف رأس

الدولة	2017	2018	2019
الأردن	1146,00	1000,00	701,38
الإمارات	2329,73	2395,17	2437,19
البحرين	17,99	25,00	25,70
تونس	1205,53	1197,09	1163,28
الجزائر	5007,89	4908,00	4986,12
جزر القمر	121,04	121,11	121,18
جيبوتي	514,46	514,73	514,94
السعودية	3670,44	3607,52	3711,16
السودان	31659,00	31837,00	32032,00
سوريا	1807,00	1806,51	1844,20

الصومال	11524,50	11432,24	11466,77
العراق	1352,04	1474,85	1328,80
عمان	2257,09	2302,22	2348,28
فلسطين	248,00	231,00	183,14
قطر	382,00	409,84	435,99
الكويت	197,77	209,69	212,17
لبنان	516,80	541,42	521,22
ليبيا	1500,00	1323,53	2663,80
مصر	4415,00	3572,00	3462,74
المغرب	5205,00	5731,00	5993,00
موريتانيا	7442,64	7469,28	7539,38
اليمن	9004,60	8644,66	8366,63
الوطن العربي	91524,53	90753,86	92059,07
العالم	1034406,50	1060867,26	1094068,30

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

التحليل:

من خلال الجدول السابق : حسب المجموعة الكلي للاستيراد الماعز لم يبلغ استيراده بالحجم الكبير كسابق الحيوانات التي تم استيرادها . حيث نلاحظ:

سنة 2017 : حققت السودان اكثر الدول استيراد للماعز السنة بكمية 31659الف رأس ، ثم يليها الصومال استيراد (11524,50الف رأس ،ثم يليها على التوالي اليمن (9004,69الف رأس), موريتانيا (7442,64الف رأس),المغرب (5205الف رأس) ويليها ،الجزائر استيراد كمية 5007,89 ألف رأس ، مصر (4415الف رأس), ...وأخيرا البحرين استيراد كمية 17،99 ألف رأس.

سنة 2018: حققت السودان اكثر الدول استيراد للماعز السنة بكمية31837الف رأس ثم يليها الصومال(11432,24الف رأس, وبيها اليمن (8644,66الف رأس ,موريتانيا (7469,28 ألف رأس), المغرب (استيراد 5731 ألف رأس) ، ويليها الجزائر استيراد كمية 4908الف رأس .وأخيرا البحرين (استيراد 25الف رأس.

سنة 2019: كالينوات السابقة حققت السودان أول الدول استيرادا للماعز بكمية 32032الف رأس وبيها على التوالي الصومال ،اليمن ،موريتانيا ،المغرب ، ويليها الجزائر باستيراد كمية 4986,12 ألف رأس ، ويليها السعودية ،مصر ...،البحرين .

الجدول رقم 5 إنتاج لحم الأغنام و الماعز

الوحدة ألف طن

الدولة	2017	2018	2019
الأردن	20,98	16,94	22,57
الإمارات	59,14	62,48	65,76
البحرين	17,47	30,91	31,63
تونس	59,50	31,35	61,40
الجزائر	367,32	35,00	350,77
جزر القمر	1,19	0,47	0,47
جيبوتي	4,53	4,51	4,51
السعودية	119,99	121,08	122,23
السودان	363,20	383,00	385,00
سوريا	166,71	140,82	125,94
الصومال	76,34	79,23	84,80
العراق	56,08	56,54	56,88
عمان	47,09	47,86	48,38
فلسطين	14,17	2,00	12,68
قطر	10,84	15,33	15,07
الكويت	51,69	52,23	51,31
لبنان	23,86	7,96	8,48
ليبيا	43,40	43,99	43,87
مصر	103,01	73,64	85,30
المغرب	190,85	209,84	210,89
موريتانيا	54,23	54,72	55,64
اليمن	116,11	116,06	113,77
الوطن العربي	1967,67	1585,95	1957,37
العالم	15351,69	15936,54	16174,80

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

يغير الجدول عن كمية إنتاج لحم الأغنام والماعز لدول الوطن العربي السنوات الثلاث 2017_2018_2019:

2017 : حققت الجزائر هذه السنة أول الدول إنتاج للحم الأمام والماعز بكمية 367,32 ألف طن ،ويليها السودان إنتاج كمية 363,20الف طن وبيها على التوالي المغرب(190,85الف طن),سوريا (166,71الف طن), السعودية (119,99الف طن),اليمين (116,11الف طن)،....وأخيرا جزر القمر إنتاج 1,19الف طن.

2018 : خلال السنة حققت السودان اول الدول إنتاج للحم الأغنام والماعز بكمية 383الف طن ،يليها المغرب (209,84الف طن), ثم عليها على التوالي سوريا ،السعودية،اليمن،الصومال،الامارات،العراق ،موريتانيا ،الكويت ، عملت ،ليبيا ، وبيها الجزائر شاهدت تراجع كبير مقارنة بالنسة السابقة حيث تم إنتاج كمية 35الف طن ،... وأخيرا جزر القمر إنتاج كمية 0,47 ألف طن.

2019 : حققت السودان أول الدول المنتجة للحم الأغنام والماعز بكمية 385الف طن ،ويليها الجزا ئر احتل المرتبة التانية بانتاج كمية 350,77 ألف طن ، ثم عليها على التوالي المغرب (210,89 ألف طن), سوريا (125,94 ألف طن ،السعودية (122,23 ألف طن),.... وأخيرا دولة جزر القمر إنتاج 0,47 ألف طن.

الجدول رقم 6 انتاج لحم البقر

الوحدة الف طن

الدولة	2017	2018	2019
الأردن	7,13	7,40	7,40
الإمارات	18,19	18,02	18,53
البحرين	1,07	0,75	0,83
تونس	59,80	42,10	55,60
الجزائر	166,29	153,19	152,54
جزر القمر	1,21	1,22	1,22
جيبوتي	6,27	6,36	6,47
السعودية	41,60	42,00	43,00
السودان	331,45	387,30	388,30
سوريا	70,66	49,92	52,49
الصومال	38,78	55,94	49,90
العراق	24,25	170,78	23,70
عمان	14,45	11,26	15,03
فلسطين	8,49	11,00	12,81
قطر	0,84	1,50	1,66

الكويت	2,15	1,73	1,59
لبنان	128,40	123,59	47,32
ليبيا	3,96	6,65	6,33
مصر	617,83	584,00	746,83
المغرب	260,70	281,60	283,00
موريتانيا	29,77	27,46	27,44
اليمن	124,56	62,39	70,19
الوطن العربي	1957,84	2046,15	2012,18
العالم	70089,00	71603,15	72604,11

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا عل معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

التحليل

يبين الجدول كمية اللحوم الأبقار المنتجة السنوات الثلاثة لمخالف الدول العربية و العالمية.

2017 : شاهدت مصر إنتاج ضخم واحتلت أول الدول المنتجة للحم الأبقار السنة بكمية 617,83 ألف طن ، ثم يليها السودان إنتاج 331,45 ألف طن ،ثم يليها المغرب إنتاج 260,70 ألف طن وبيها الجزائر إنتاج كمية 166,29 ألف طن الكون الأبقار ثم عليها على التوالي ، لبنان ،اليمن ،سوريا تونس ،...وأخيرا قطر إنتاج كمية 0,84 ألف طن.

2018 : تراجع إنتاج مصر اللحوم الأبقار وحققت إنتاج كمية 584 ألف طن ،ويليها على التوالي السودان (387,30 ألف طن),المغرب (281,60الف طن), العراق (170,78 ألف طن), ثم يليها الجزائر إنتاج 153,19 ألف طن ، ثم يليها على التوالي ،لبنان ، اليمن ،...وأخيرا البحرين إنتاج 0,75 ألف طن.

سنة 2019 : ارتفاع إنتاج اللحوم الأبقار لدى مصر بكمية 746,83 ألف طن ،ثم عليها على التوالي السودان (388,30الف طن), المغرب (283الف طن), ثم يليها الجزائر إنتاج كمية 152,54 ألف طن ، وبيها على التوالي،اليمن،تونس، لبنان ، السعودية،...وأخيرا البحرين إنتاج 0,83 ألف طن .

الجدول رقم 7 الواردات من الالات الزراعية

الوحدة مليون دولار امريكي

الكمية الف وحدة

الدولة	2018		2019	
	الكمية	قيمة	الكمية	قيمة
تونس	56,00	6,54	53,85	6,29

الجزائر	127,00	12,40	655,77	64,03
ليبيا	26,00	3,67	85,54	12,07
مصر	157,00	16,30	333,23	34,60
المغرب	112,00	10,85	323,80	31,37
موريتانيا	276,00	31,02	5,75	0,65
الوطن العربي	3884,2	188,1	9127,70	331,67

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

الشكل رقم 2

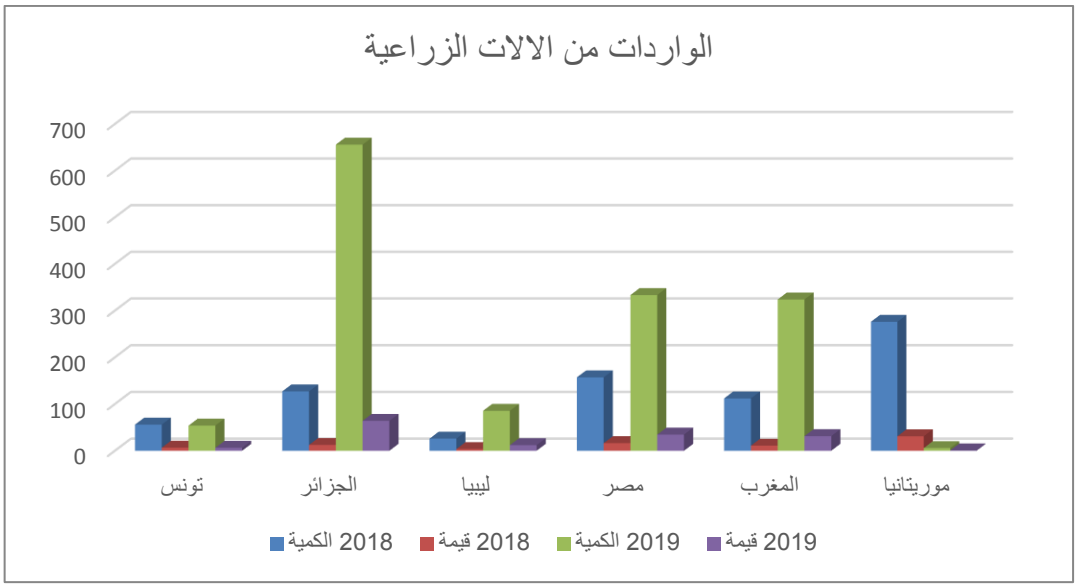

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول

التحليل

يتبين من الجدول كمية الواردات من الآلات الزراعية والقيمة المكلفة للاستيراد للسنتين 2018_2019.

2018 : استيراد موريتانيا أكبر كمية من بين الدول الظاهرة في الجدول باستيراد كمية 276 ألف وحدة تحت تكلفة 31,02 مليون دولار أمريكية . ثم يليها على التوالي مصر (استيراد 157الف وحدة تحت قيمة 16,30 مليون دولار أمريكية),الجزائر (استيراد 127الف وحدة تحت تكلفة تقدر ب12,40 مليون دولار أمريكي، وبيها على التوالي المغرب (112الف وحدة مستورد),تونس (56 ألف وحدة),ليبيا (26 ألف وحدة.)

2019 : شاهدت السنة ارتفاع كبير باستيراد الآلات الزراعية خاصة الجزائر استيراد كمية 655,77 ألف وحدة تحت تكلفة 60,03 مليون دولار أمريكي، ثم عليها على التوالي مصر(استيراد 333,23 ألف وحدة),المغرب (323,80 ألف وحدة), ليبيا (85,54 ألف وحدة),تونس (53,85 ألف وحدة) على

عكس موريتانيا شاهدت تراجع ضخم حيث تم استيراد 5,75 ألف وحدة فقط تحت قيمة تكلفة 0,65مليون دولار أمريكية .

الجدول رقم 8 : الالات المستخدمة في الزراعة و البستنة و الغابات للزراعة و إعداد التربة

القيمة مليون دولار امريكي

الكمية الف وحدة

الدولة	2017		2018		2019	
	الكمية	قيمة	الكمية	قيمة	الكمية	قيمة
تونس	0,17	5,76	1,72	6,23	1,43	5,17
الجزائر	5,61	15,71	4,75	13,31	3,63	16,70
ليبيا	0,00	0,00	0,07	0,31	0,46	2,10
مصر	0,07	5,03	0,68	3,73	1,27	7,12
المغرب	2,06	9,49	2,49	11,28	2,18	10,29
موريتانيا	0,05	0,02	0,05	0,08	0,23	0,14
الوطن العربي	14,7	84,3	17,7	93,44	29,98	105,32

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

الشكل رقم 3

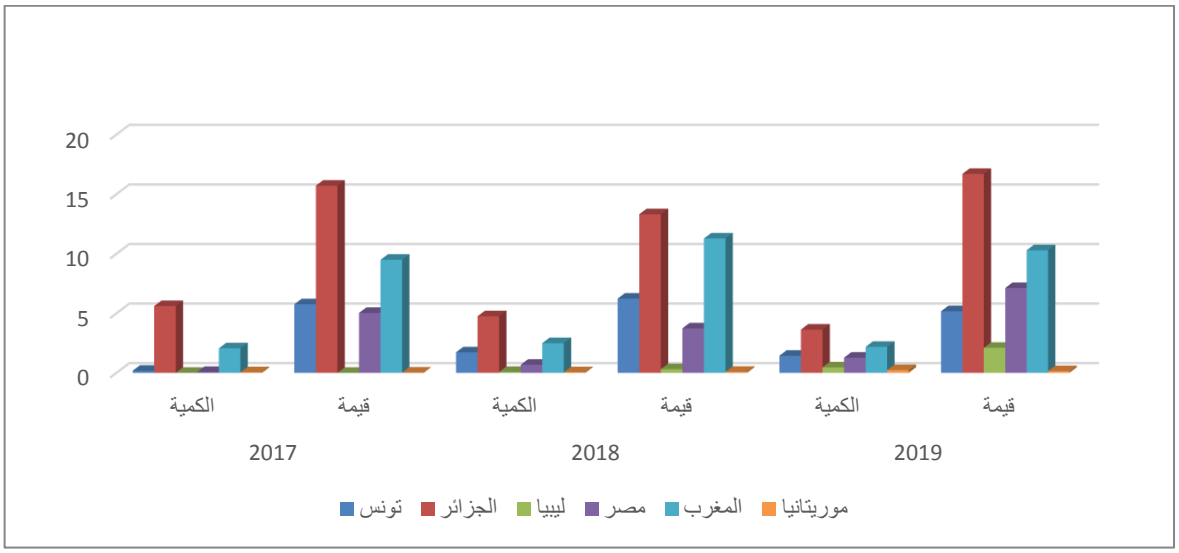

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول

سنة 2017: حققت الجزائر أعلى معدل 5,61 ألف وحدة من الآلات المستخدمة في الزراعية تحت قيمة تقدم ب 15,71 مليون دولار أمريكية ،ثم يليها على التوالي ، المغرب (2,06 ألف وحدة بقيمة

9,49 مليون دولار أمريكي), تونس (0,17 ألف وحدة بقيمة 5,76 مليون دولار أمريكية), مصر ، موريتانيا وليبيا.

سنة 2018: تراجع ضئيل لدى الجزائر عن السنة السابقة واستيراد كمية 4,75 ألف وحدة بتكلفة 13,31 مليون دولار أمريكي، ثم يليها على التوالي المغرب (2,49 ألف وحدة مستخدمة بقيمة 11,28مليون دولار أمريكي) ، تونس (استخدام 1,72 ألف وحدة بقيمة 6,23 مليون دولار أمريكي), مصر ،ليبيا وموريتانيا.

سنة 2019: تراجع استخدام الجزائر الآلات الزراعية والبيانو واستيراد كمية 3,63 ألف وحدة بقيمة 16,70 مليون دولار أمريكي، ثم عليها على التوالي كسابق السنوات المغرب ،تونس،مصر،ليبيا ،موريتانيا .

الجدول رقم 9 الواردات من الجرارات

القية ملبون دولار امريكي

الكمية الف وحدة

الدولة	2017		2018		2019	
	الكمية	قيمة	الكمية	قيمة	الكمية	قيمة
تونس	6,15	84,35	7,06	96,88	3,21	44,05
الجزائر	40,24	332,26	26,41	218,06	26,57	219,36
ليبيا	0,00	0,00	0,90	5,82	4,38	28,38
مصر	18,30	111,46	40,12	244,38	144,06	332,24
المغرب	27,79	223,91	23,35	193,13	22,62	187,14
موريتانيا	2,24	5,27	2,79	11,52	2,60	10,73
الوطن العربي	487,0	1674,9	457,9	1574,7	421,50	1658,61

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

الشكل رقم 4

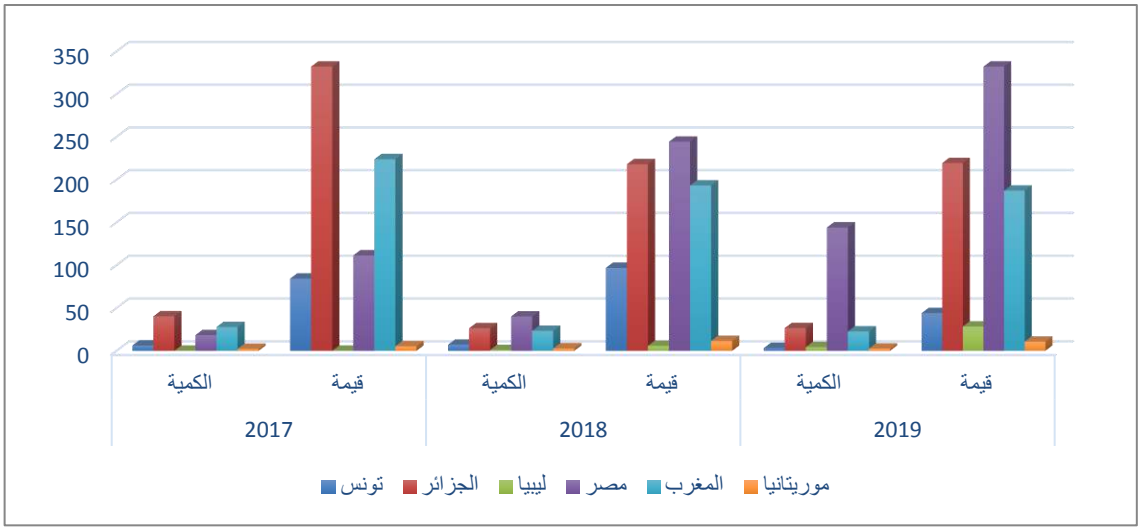

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول

يمثل الجدول عدد الواردات من الحضارات السنوات 2916_2018_2019 اعداد من الدول العربية حيث:

سنة 2017: الجزائر كانت أكثر الدول استيرادا للجرارات بكمية 40,24 ألف وحدة تحت تكلفة 332,26مليون دولار أمريكي، ثم عليها على التوالي ، المغرب (استيراد 27,79 ألف وحدة بقيمة 223,91 مليون دولار أمريكي), مصر (استيراد 18,30 ألف وحدة بتكلفة 111,46 مليون دولار أمريكي), تونس (استيراد 6,15 ألف وحدة بقيمة 84,35 مليون دولار أمريكية ثم عليها موريتانيا ،وليبيا.

سنة 2018: شهدت هذه السنة دولة مصر أكثر الدول استيراد للجرارات بكمية 40,12الف وحدة بقيمة 244,38 مليون دولار أمريكي، يليها الجزائر شهدت تراجع عن السنة السابقة باستيراد كمية 26,41 ألف وحدة بتكلفة 218,06 مليون دولار أمريكي، ثم يليها على التوالي ,المغرب(استيراد 23,35 ألف وحدة),تونس(استيراد7,06 ألف وحدة),موريتانيا وليبيا.

سنة 2019: ارتفاع استيراد مصر للجرارات بكمية 144,06الف وحدة بقيمة 332,24 مليون دولار أمريكي،ثم يليها الجزائر(استيراد26,57الف وحدة بقيمة 219,36مليون دولار أمريكية), ثم يليها على التوالي ,المغرب ،ليبيا،تونس ،موريتانيا.

الجدول رقم 10 الصادرات من الالات الزراعية

القيمة مليون دولار امريكي

الكمية الف وحدة

الدولة	2017		2018		2019	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
تونس	0,71	3,38	0,51	2,81	0,66	4,27
الجزائر	0,01	0,10	0,02	0,03	0,02	0,17

ليبيا	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مصر	0,50	0,72	0,26	0,61	0,13	0,69
المغرب	0,04	0,14	0,02	0,10	0,02	0,04
موريتانيا	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الوطن العربي	2,0	7,3	1,7	6,8	3,11	14,26

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

يمثل الجدول السابق عدد الصادرات من الآلات الزراعية لمخالف الدول العربية السنوات الثلاث 2017_2018_2019:

من خلال الجدول القديم الظاهرة لعدد الصادرات أقل بكتير من عدد الآلات الواردة في الجدول السابقة حيث

سنة 2017: بلغت تونس أول الدول تصديرا الآلات الزراعية بكمية 0,71 ألف وحدة بقيمة 3,38مليون دولار أمريكي، ثم يليها على التوالي ,مصر(تصديرا 0,50الف وحدة بقيمة 0,72 مليون دولار أمريكية),المغرب(تصدير 0,04 ألف وحدة بقيمة 0,14مليون دولار أمريكي), وأخيرا الجزائر(تصدير 0,01ألف وحدة بقيمة 0,10مليون دولار أمريكي.(

سنة 2018: حققت تونس تصدير كمية 0,51 ألف وحدة بقيمة 2,81 مليون دولار أمريكي،ثم يليها على التوالي مصر(تصدير 0,26الف وحدة بقيمة 0,61 مليون دولار أمريكي، الجزائر شهدت ارتفاع مضاعف عن السنة السابقة بتصدير 0,02الف وحدة بقيمة 0,03مليون دولار أمريكي،ثم يليها المغرب(تصدير 0,02الف وحدة بقيمة 0,10مليون دولار أمريكي

سنة 2019: حققت تونس تصدير كمية 0,66الف وحدة بقيمة 4,27مليون دولار أمريكي، ثم يليها على التوالي ،مصر(تصدير 0,13الف وحدة بقيمة 0,69مليون دولار أمريكي),الجزائر (تصدير 0,02الف وحدة بقيمة 0,17مليون دولار أمريكي),المغرب(تصدير 0,02الف وحدة بقيمة 0,04مليون دولار أمريكي).

الجدول رقم 11 الصادرات من الجرارات

القيمة مليون دولار امريكي

الكمية الف وحدة

الدولة	2017		2018		2019	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
تونس	0,02	1,75	0,56	2,23	0,17	0,64
الجزائر	0,01	0,04	0,09	0,09	0,13	0,36
ليبيا	0,00	0,00	0,00	0,01	0,00	0,01
مصر	0,21	1,73	0,93	0,09	0,05	0,27

المغرب	0,30	1,61	1,13	7,90	0,23	0,34
موريتانيا	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الوطن العربي	162,2	79,7	135,4	118,5	90,02	103,38

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

يمثل الجدول عدد الصادرات من للجرارات لمخالف الدول العربية السنوات الثلاث 2017_2018_2019 حيث:

سنة 2017: المغرب كانت أول الدول السابقة في تصدير للجرارات بكمية 0,39الف وحدة وبقيمة 1,61مليون دولار أمريكي،ويليها مصر (تصدير 0,21الف وحدة بقيمة 1,73مليون دولار أمريكي)،ثم يليها تونس (تصدير 0,02الف وحدة بقيمة 1,75 مليون دولار أمريكي), وأخيرا الجزائر بتصدير 0,01الف وحدة وبقيمة 0,04مليون دولار أمريكية.

سنة 2018: شهدت المغرب هذه السنة ارتفاع عن مستورد السنة السابقة بتصدير 1,13الف وحدة وبقيمة 7,90مليون دولار أمريكي, ثم يليها على التوالي ،مصر(تصدير 0,93الف وحدة وبقيمة 0,09مليون دولار أمريكي), تونس(تصدير 0,56الف وحدة وبقيمة 2,23مليون دولار أمريكي), وأخيرا عليها الجزائر تصدير 0,09 ألف وحدة بقيمة 0,09 مليون دولار أمريكي.

سنة 2019: تراجع المغرب في تصدير الحرارات لهذه السنة بكمية 0,23الف وحدة ،وبقيمة 0,34مليون دولار أمريكي، ثم عليها على التوالي تونس(تصدير 0,17الف وحدة وبقيمة 0,64مليون دولار أمريكي، الجزائر (تصدير 0,13 ألف وحدة وبقيمة 0,36 مليون دولار أمريكي), وارجع انتاجية مصر وتصديرها الحرارات بتصدير كمية 0,05الف وحدة وبقيمة 0,27مليون دولار أمريكي.

الجدول رقم 12 القيمة المضافة في قطاع الزراعة

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	9.85	10.28	11.57	12.22	11.75	11.87	12.33	14.13
تونس	7.96	8.57	9.20	8.52	8.98	9.91	9.63	10.05
المغرب	13.38	11.66	12.62	11.99	12.36	12.21	12.14	11.68
مصر	11.27	11.33	11.39	11.76	11.48	11.22	1.04	11.56
موريتانيا	16.28	18.81	20.62	21.73	22.71	23.33	21.67	20.18

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات البنك الدولي https://donnees.banque mondiale.org

شهدت سنوات 2013 2014 2015 تطور ملحوظ بالنسبة لتونس,الجزائر,مصر و موريطانيا بينما من الجانب الاخر كان هناك انخفاض للقيمة المضافة بالنسبة للمغرب

من سنة 2016 حتى 2018 حققت تونس تطور ملحوظ ليصل الى قيمة 10.05 بينما كان هناك تذبذب للدول الأخرى

نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها كوفيد19 الذي كان العائق الأول .

الجدول رقم 13 العاملون في الزراعة

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	10.59	10.48	10.38	10.27	10.15	9.88	9.60

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

شهد عمال الزراعة انخفاض كبير نتيجة الظروف التي مر بها قطاع الفلاحة في الجزائر بعدما كان 10.59 سنة 2013 ليصبح 9.60 و هذا أثر على الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 14 الأراضي الزراعية

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	414316.35	414310	414564	413602	413351.40	413588.45
تونس	99430	97610	98340	97030	97430	97430
المغرب	305850	300825	300470	301000	300690	300690
مصر	37309.7	37151.9	37898.77	37337.65	38359.68	38359.68
ليبيا	153550	153550	153550	153550	153550	153550
موريطانيا	396610	396610	396610	396610	396610	396610

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

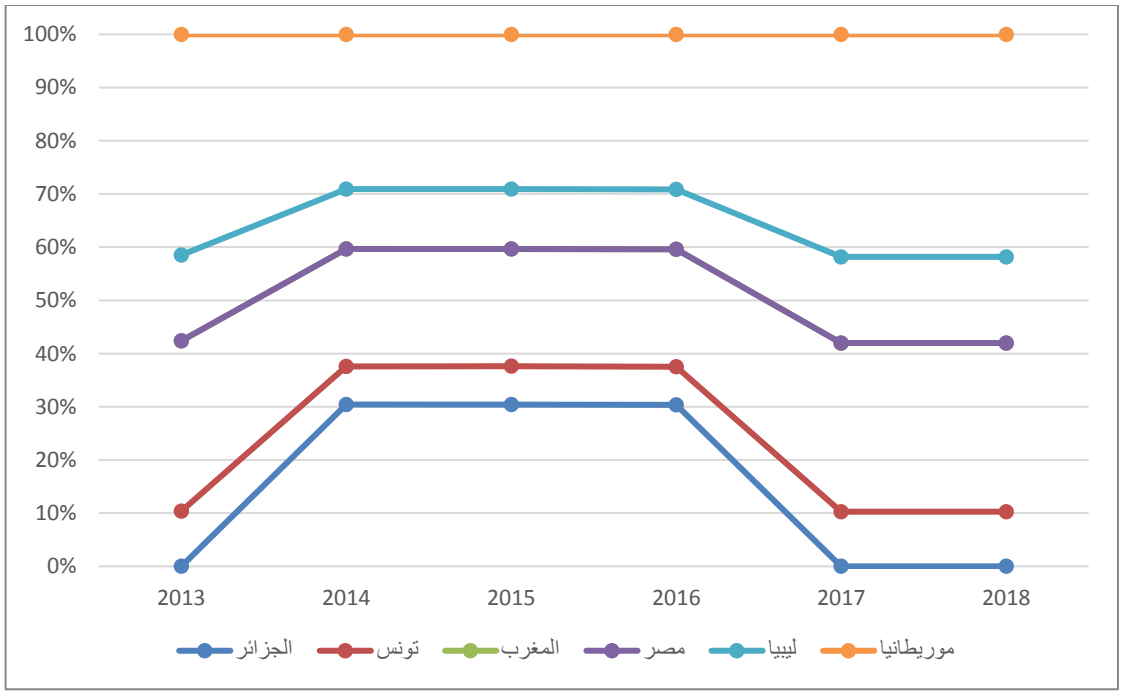

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول

خلال سنة 2013 حققت الجزائر أعلى قدر من الأراضي الزراعية بالنسبة لكل من تونس, المغرب, مصر, ليبيا و موريتانيا حيث بلغت تونس ما يقدر ب99430 و المغرب 305850 و مصر ما مقداره 37309.7

و كذلك من سنة 2014 الى غاية 2018 احتلت الجزائر المرتبة 4 من حيث الأراضي الزراعية مقارنة بكل من تونس, المغرب, مصر,ليبيا, موريتانيا بما يقدر ب 414310 خلال 2014 و 41362 خلال 2015 و 413602 خلال 2016 و 413351.40 سنة 2017 و خلال سنة 2018 حققت 413588.45

معيقات الدراسة :

-فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة

-التصحر

-نقص العمالة الزراعية المدربة

-ضعف البرامج التربيبية

-مشاكل التسيير الإداري للزراعة

نتائج الدراسة :

نستنتج من خلال بحثنا أن القطاع الزراعي من القطاعات المهمة للتنمية الاقتصادية حيث يمكن أن يكون مصدرا لرأس المال اللازم للنمو الاقتصادي من خلال السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ، والمساهمة في التوظيف والإنتاج الكلي ، ولكن لتحقيق ذلك. يحتاج إلى خلق إنتاجية في القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله المضطربة بجدية. يلعب القطاع الزراعي دورًا مهمًا في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر حيث يساهم بنسبة 12٪ من الإنتاج المحلي من المواد الخام ويعمل فيه 21٪ من القوى العاملة النشطة. ومع ذلك ، وجدنا أن الجزائر كانت واحدة من البلدان التالية التي لم تقدم الكثير من الدعم لقطاعها الزراعي.

لذا فإن قضية التمويل هي من أكثر القضايا الاستراتيجية تعقيدًا التي تواجه تطوير وتطوير أي مؤسسة وأي قطاع ، مثل القطاع الزراعي في الجزائر ، الذي شهد لعقود بعض الاضطرابات ، مثل عدم الاستمرارية في الزراعة. الدعم ، وكذلك مرحلة الإدارة الذاتية ، والمعروفة باسم مرحلة إدارة الأراضي القاحلة ، هي مرحلة صعبة. وهذا يتطلب بالضرورة مشاركة مؤسسات الدولة العائدة.

اقتراحات :

- الاستفادة من التطورات العالمية في المجال التمويل الاقتباس سياسات وتقنيات بنكية متطورة تسمح بترقية النشاط البنكي، وتقديم أفضل الخدمات

- تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين وتحفيز المنتجين

– ضرورة اقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي بغية القضاء على البطالة والآفات الاجتماعية

– ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها

الخاتمة :

لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية الطرق لماهية التنمية الاقتصادية، ماهية التمويل الفلاحي، ومن خلال المقدمة السابقة يمكن تلخيص مجموعة من النتائج الأساسية أهمها تقوم التنمية الزراعية على مفهوم تعظيم إنتاج القطاع الفلاحي دون المساس بمصالح الأجيال القادمة. التمويل نشاط مهم في مختلف القطاعات الاقتصادية ، بما في ذلك القطاع الزراعي. هناك العديد من مصادر التمويل للقطاع الزراعي ، تتراوح بين مصادر التمويل الذاتي (الداخلي) ومصادر التمويل الخارجية (القروض المصرفية). لا يزال القطاع الفلاحي معتمداً قليلاً جداً على القروض المصرفية ، وهو أمر ينفرد به القطاع الزراعي وقطاعه. عدم القدرة على الاستجابة للشروط التي يتم بموجبها تقديم القرض ، وخاصة الضمان. يمكن للقطاع الفلاحي أن يعتمد على طرق التمويل الإسلامية ، وأهمها المساقعة والمزرعة ، لأنها تمكن الفلاحين من تمويل أنشطتهم وفق الشريعة الإسلامية. يلعب التمويل دورًا مهمًا وحساسًا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

1. سفيان عمران، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2015/2014 ص134
2. حمدي باشا وليد، دور السياسة في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري/2000/2001, مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية,2014/2013,ص35
3. شردود مروة , خزار فتيحة, دور التمويل الذاتي في سياسة الاستثمار في المؤسسات الجزائرية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي,2020/2019,ص10
4. فضيلة بطورة, مريم زغلامي, آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر – دراسة حالة ولاية تبسة, مجلة البديل الاقتصادي,ص54
5. كروش نورالدين, دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة, مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية,2019.ص528
6. هوادفي محمد الأمين, بن يطو فارس, دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي,2021,ص20
7. العرابي مريم. ناسو سارة, انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ادرار, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر شعبة علوم اقتصادية,2017,ص14
8. مجدولين دهينه, استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة, أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية,2017,ص9

9. حيمر نائلة, سيدي عيسى بتول, واقع تمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي, دراسة حالة قطاع تربية المواشي, بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل م د),تخصص 'إدارة مالية',2021,ص18
10. محمد بويهي, استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التمية الزراعية المستدامة, مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة,العدد26.2012
11. بوضياف, ياسين, التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية,جامعة شلف,الجزائر.
12. بيوسف محمد الأمين, عفون عثمان بن عفان, التمويل الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية بولاية أدرار, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر,2016,ص31
13. لخميسي الواعر, دور سياسة الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي و خنشلة خلال الفترة 2000-2016,ص9
14. سايح بوزيد, تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية, مقدمة لاستكمال متطلبات نسل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية,2007,ص4
15. بلقاسمي راوية, دور القرض الايجاري في تمويل القطاع الفلاحي, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي,2020,ص10
16. شويخي هناء, آليات تمويل القطاع الفلاحي في االجزائر,مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية,2013,ص23
17. بوعبد الله إسماعيل, عامر ناجي, دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي,2020ص10.
18. كطوفي أميرة,بهلول لبنى,دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية, مقدمة ضمن نيل متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية و المالية و علوم التسيير,2017,ص16
19. براق محمد, بوسبعين تسعديت, استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة,
20. بدون مؤلف، التنمية البشرية المستدامة المفهوم و الابعاد http://www.hrdiscussion.com
21. جعفري جمال, مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي. مجلة دفاتر اقتصادية,2016,ص112
22. فزاني أسماء, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير,2013.ص46

23. سلامي أحمد, مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع و الطموح, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية,2015,ص45
24. مصيطفى عبد اللطيف, تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة و اقتصاديات الأسواق المالية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية,2008,ص80
25. مامين أبو بكر الخليل, بن إسماعيل أحمد رفيق, حسناوي محمد الأمين, الحوكمة و دورها في التنمية الاقتصادية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية,2015,ص13
26. كبير مولود, الادخار و دوره فب النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان العلوم الاقتصادية,2017,ص27
27. براهمي نصيرة, ناصور عبد القادر, معوقات التنمية المحلية في الجزائر, مجلة اقتصاد المال و الأعمال,2018,ص86
28. زعباط سامي, عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر و آلية علاجها, مجلة شيماء للاقتصاد و التجارة,2018,ص263
29. بن عيسى معمري, التنمية:تطور مفهومها و أهم نظرياتها و عقبات تحقيقها في الدول النامية, مقال, 2018,ص69
30. طالبي نجاة, ساجي نورة, دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر, مذكرة تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية,2019,ص36
31. بلعوج حورية, آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر, مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي,2018,ص8
32. قدور آمنة, قرض التحدي كأداة لتنمية الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي,2019,ص64
33. بزازي سامية, دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع و ضرورة الإصلاح, مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية,2021,ص71
34. موسى سعداوي, دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية, أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي,2007,ص6
35. تغليسيا رانيا, مساهمة قطاع التأمين في تمويل التنمية الاقتصادية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية,2021,ص126.

36. الماحي ثورية, اوزال عبد القادر, انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر,2020
37. زاوي بومدين, براضية سليمان, سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر.2017